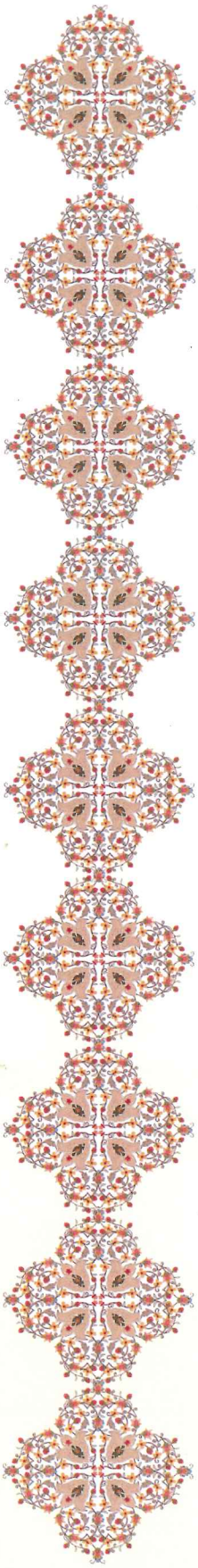

درر السحابة

في معرفة من أجمعت على تصحيح ما يصح عنهم العصابة

تأليف

الشيخ محمد علي بن محمد تقي آل عصفور

تحقيق و تعليق

حسن بن علي آل سعيد

درر السحابة

في معرفة من أجمعت على تصحيح ما يصح عنهم العصابة

تأليف

الشيخ محمد علي بن محمد تقي آل عصفور

(ت: ١٣٦٥هـ)

تحقيق وتعليق

حسن بن علي آل سعيد

معلومات الكِتَاب

الكتاب: درر السحابة في معرفة من أجمعت على تصحيح ما يصح عنهم العصابة

المؤلف: ..... الشيخ محمد علي بن الشيخ محمد تقي آل عصفور

المحقق: ..... حَسَن بن عَلِي آل سَعِيد المَعامِيري البَحراني

الناشر: ..... دار السداد لإحياء التراث

الطبعة: ..... الأولى

السنة: ١٤٣٧هـ

مقدمة التحقيق

مقدمة التحقيق

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي أجمعت العقول على معرفته مع تباينها، والجامع بين القلوب المتنافرة لتناكُرها، لا تدركه الشواهد، ولا تحويه المشاهد، ولا تراه النواظر، ولا تحجبه السواتر، الدّال على قدمه بحدوث خلقه، وبحدوث خلقه على وجوده، وأفضل الصوات الكاملة، وأكمل التسليمات الفاضلة، على المحبو بالفريضة والنافلة، صاحب النور الزاهر، والشعاع الباهر، محمد المصطفى الأمين، وآله الغر الميامين.

وبعد فيقول المفتقر إلى كرم ربه السبحاني، ولطفه الرباني، حسن بن علي آل سعيد المعاميري البحراني: إنه قد أتحفني المشتغل بطلب العلم وتحصيله، القطيفي الحلّي[1]، الشيخ حسين بن إبراهيم الحسن المشتهر بـ كحليني، كحّل الله نواظره برؤية وليّه، وثبته بالسير

(١) نسبة لقرية (حلة محيش) من قرى القطيف.

على سبيله، بمخطوطة (درر السحابة) لمؤلفها الفاضل المبرور الشيخ محمد علي ابن الشيخ محمد تقي آل عصفور (روَّح الله روحه)، المشتهر أخيرًا بـ(صاحب الذخائر)، وعرَض عليَّ تحقيقها، فأجبته بالإيجاب، والله الموفق للصواب.

موضوع الرسالة

موضوع الرسالة

إن موضوع هذه الرسالة حول: دعوى الإجماع على تصحيح ما يصح عن جماعة ذكرهم الكشي، ومنشأ هذه الدعوى ما أفاده الشيخ أبو عمرو الكشي في ثلاثة مواضع من كتابه (معرفة الرجال) الذي اختصره شيخ الطائفة الطوسي، وهو المعروف اليوم باسم: (اختيار معرفة الرجال). وكذلك ما أفاده الشيخ في كتاب عدة الأصول.

وقد اتفق المتأخرون على تسمية هذه الجماعة بـ(أصحاب الإجماع)، بينما سمّاهم الكشي بـ(الفقهاء)، وهذا البحث من أجلّ المباحث الرجالية التي تناولها المتأخرون، وجعلوه أحد الموضوعات التي يبحث عنها في مقدمات كتبهم الرجالية أو خواتيمها، لذلك قيل فيه: إنه من مهمات هذا الفن، إذ على بعض التفاسير لو تم كُبرَويًا حُكِم بصحة كثير من الروايات التي كانت تعد ضعيفة، ونعني بالصحيح والضعيف هنا ما اصطلح عليه المتأخرون.

وقد حصلنا على هذه النسخة كما أشرنا من الشيخ حسين الحسن كحليني، الذي أخذها بدوره من الملا حسين الباقر، الذي حصل عليها من الميرزا محسن آل عصفور، وقد كان ينقصها الصفحة الأخيرة من المخطوط، ثم زوّدنا بها الشيخ إسماعيل الكلداري، جزاهم الله جميعًا عنا خير الجزاء.

ترجمة المصنف

ترجمة المصنف

اسمه ونسبه:

هو الشيخ محمد علي بن الشيخ محمد تقي بن الشيخ موسى بن العلامة الشيخ محمد بن المحقق البارع والفقيه المحدث المتتبع الشيخ يوسف صاحب الحدائق ابن العلامة الأوحد الشيخ أحمد ابن الشيخ إبراهيم آل عصفور البوشهري مولدًا ومسكنًا الدرازي البحراني أصلا.

وهو من علماء القرن الرابع عشر الهجري[1]، وذكر الدكتور الشيخ علي آل عصفور عنه أنه: (من علماء القرن الثالث عشر)[2]، وكلاهما صحيح باختلاف اللّحاظ؛ لأنه عاش في القرن الثالث عشر

(١) وذكر ذلك أيضًا في (فهرست كتب خطي كتابخانه مركزي آستان قدس رضوي): ص١٥٢ رقم ٢١٦، - ونصه: (محمد علي بن محمد تقي آل عصفور از علماي قرن ١٤ هـ.ق.)

(٢) بعض فقهاء البحرين: ص٩٠ رقم ٧٣.

حوالي إحدى عشرة سنة، ثم عاش باقي عمره في القرن الرابع عشر الهجري.

أعطى المصنف ترجمة لنفسه كتبها بقلمه وضمّنها في كتابه (الذخائر)، وترجمته عندي بخطه، فبيَّن فيها نشأته وأحواله، ونحن ننقل منها هنا ومن غيرها.

مولده:

ولد في بوشهر، في السنة التاسعة والثمانين بعد المِائتين والألف (١٢٨٩هـ)، ومات أبوه في السنة الثامنة والتسعين بعد المِائتين والألف (١٢٩٨هـ)، وقد اشتبه الدكتور الشيخ علي آل عصفور (رحمه الله) في كتابه (بعض فقهاء البحرين) فذكر أنّ مولد المصنف كان في السنة الثامنة والتسعين بعد المِائتين والألف (١٢٩٨هـ)[1]. والصحيح الأول.

(١) بعض فقهاء البحرين: ج١ ص٩٠ رقم ٣٧.

نشأته:

عاش المصنف مع والده تسع سنين، ثم توفي والده، فتولى تربيته جده لأمه الشيخ عبد علي صاحب الأزهار ابن الشيخ خلف ابن الشيخ عبد علي ابن علامة البحرين الشيخ حسين آل عصفور، حتى توفاه الله (عز وجل) في السنة الثالثة بعد الثلاثمِائة والألف (١٣٠٣هـ)، فبقي المصنف كريشة بمهبّ الريح ساقطة، لم تستقر على حال من القلق، وأدركته المصائب والكربات، تتلاطم به أمواج البلدان، من مكان إلى مكان، حتى شملته العناية السبحانية، وأيدته التأييدات الربانية، فتولى رعايته وتربيته ابن عمه علامة عصره وناموس دهره الشيخ محمد ابن الشيخ إبراهيم - وقد اشتبه الدكتور الشيخ علي آل عصفور (رحمه الله) عندما قال: (عمه العلامة الفهامة الشيخ محمد ابن الشيخ يوسف)[1]، والصحيح أنه ابن عم المصنف وأنه ابن الشيخ إبراهيم كما ذكرنا -، فدعاه إلى اللّواذ بحرمه المنيع، والعياذ بمقامه

(١) بعض فقهاء البحرين: ج١ ص٩٠ رقم ٣٧.

الرفيع، وزوّجه ابنته، وأسكنه بيته، وجعله مكانًا عليّا، وسقاه من علمه الكوثري كأسًا مريئًا.

وكان الشيخ محمد المذكور قائمًا مقام خاله الشيخ عبد علي المذكور، ليس فقط في تربية المصنف ورعايته، بل في الجمعة والجماعة كذلك.

ثم توفي الشيخ محمد المذكور في السنة الخامسة والعشرين بعد الثلاثمِائة والألف (١٣٢٥هـ)، فتصدّى المصنف بعده لإمامة الجمعة والجماعة والقضاء في بوشهر.

أساتذته وتلامذته:

لم أجد إلا أنه حضر على ابن عمه الشيخ محمد المذكور، وتتلمذ على يديه. وهو من مشايخ إجازة السيد شهاب الدين المرعشي.

مؤلفاته:

صنّف وألّف رسائل ومصنفات كثيرة في علوم شتى، منها:

- جلاء الضمير في حل مشكلات آية التطهير، وقد طبعت سنة ١٣٢٥هـ.
- محاسن الشريعة.
- جلاء الضمائر في انتصار ابن عامر.
- تحف الخواص في شرح سورة الإخلاص.
- جواهر الألفاظ وكمال والوعاظ والحفاظ، وقد كتبه في ثلاث مجلدات. وقد ذكره خالي الدكتور الشيخ علي آل عصفور على أنه مصنفين لا واحد[١].
- كُليات آل عصفور، ويُسمى أيضًا: الكليات العصفورية، وهو كتاب كبير جمع فيه المصنف مفردات مشايخ آل عصفور، وقد كتبه في أربعين مجلد.

(١) بعض فقهاء البحرين: ج١ ص٩١.

- كشف الالتباس في توثيق ابن عباس.
- شرح دعاء السمات، فرغ من تأليفه في ١ جمادى الأولى سنة ١٣٢٣ هجرية.
- المكاتبات والخطب، كتبه في مجلدين.
- طبقات النحاة.
- درر السحابة، ذكرها المصنف في ترجمته بخطه فقال: (درر السحابة في معنى أجمعت العصابة)، وذكر اسمها في مخطوطتها فقال: (وسميتها بـ(درر السحابة في معرفة من أجمعت على تصحيح ما يصح عنهم العصابة))، واعتمدنا الأخير.
- الشجرة الطيبة في الأذكار المجربة.
- حاشية على الألفية.
- دقائق الحقائق في انتصار صاحب الحدائق.
- الفوائد الجميلة في الرسائل الجليلة، وهو كتاب مشتمل على رسائل متعددة للعلماء الأعلام.

- الاختيارات في أحكام الخيارات، فرغ من تأليفه سنة ١٣٢٧ هجرية.
- الذخائر في جغرافيا البنادر والجزائر، في ذكر الحوادث التي جرت على جزيرة أوال، وحالات العلماء والشعراء والأدباء وأهل الكمال، وذكر فيها مائة وتسعين رجلا من العلماء المشهورين والأدباء المعروفين من جزيرة أوال.
- لطائف الحكم في مناقب سادات الأمم، فرغ منه في ١٢ محرم سنة ١٣٣٠ هجرية.
- تفسير القرآن، يبدأ من الفاتحة، ولم يكمل تأليفه.
- تفسير المفردات القرآنية، وهو في تفسير المفردات الغريبة في القرآن، ولم يُكمل تأليفه.
- جواهر الكلمات في شرح المحرمات، لم يكمل تأليفه.

- مزيلة الشبهات عن المانعين من تقليد الأموات، فرغ من تأليفها في ٢٨ ذو القعدة سنة ١٣٤٧ هجرية، طُبع في المطبعة الكاظمية في عشار البصرة سنة ١٣٤٧ هجرية.
- رسالة فقهية عملية (بالفارسية)، طُبعت في جابخانة موسوي في طهران سنة ١٤٤٨ هجرية شمسية.
- رسالة فقهية، فرغ من تأليفها في شهر جمادى الآخرة سنة ١٣١٠ هجرية.
- وسيلة أهل الدراية في شرح بداية الهداية.
- أصول الأخبار في تحقيق الأسرار، ولم يكمل تأليفه.
- شرح فروق اللغات للسيد نور الدين عبد الله بن نعمة الله الجزائري.
- نفحة العبير في علم التعبير.
- تحفة الحبيب وبلغة الأديب، فرغ من تأليفه في شهر رمضان سنة ١٣١٧ هجرية.

- جزء في شرح الأحاديث، فرغ منه في ٩ شهر رمضان سنة ١٣٢٥ هجرية.
- بلغة أهل النظر في معنى الثقل الأصغر، فرغ منه في ٣٠ ربيع الثاني سنة ١٣٣٠ هجرية.
- الجواهر السنية في معرفة رجال العربية، ولم يكمل تأليفه.
- ترجمة كتاب منهاج السالكين.
- محاسن الشريعة في اعتقادات الشيعة (بالفارسية).
- عقائد الشيعة وأصول الشريعة.
- مجمع السرور والابتهاج في شرح أحاديث المعراج.
- منتهى العقول في بيان كيفية الصلاة على الرسول (ص)، ولم يكمل تأليفه.
- الرشحات القدسية في الآيات الآفاقية والأنفسية، ولم يكمل تأليفه.

- الدروس المنطقية، رتبه على دروس وإيضاحات وتمرينات وأمثلة وأسئلة وبيانات.
- كشكول، فرغ من تأليفه سنة ١٣١٠ هجرية.
- كتاب مجالس.
- الكتاب المرقوم في شرح رسالة الحدود والرسوم.
- مجموعة أوراق متفرقة فيها فوائد.

وغيرها.

وفاته:

توفي المصنف (رحمه الله) في سنة ١٣٦٥هـ، ودفن في الحسينية (حسينية آل عصفور) في بوشهر، في مقبرة أسرة آل عصفور، بجوار العلم الجليل الحجة المحدث الشيخ حسن ابن علامة البحرين الشهيد الشيخ حسين آل عصفور، وقبرهما مزار معروف. فحلَّ محله وقام مقامه في إمامة وقيادة المؤمنين الدينية العلامة الشيخ محمد جعفر (أبو

المكارم) ابن الشيخ يوسف ابن الشيخ أبي الحسن آل عصفور المعروف بالشيخ ضياء الدين الحدائقي.

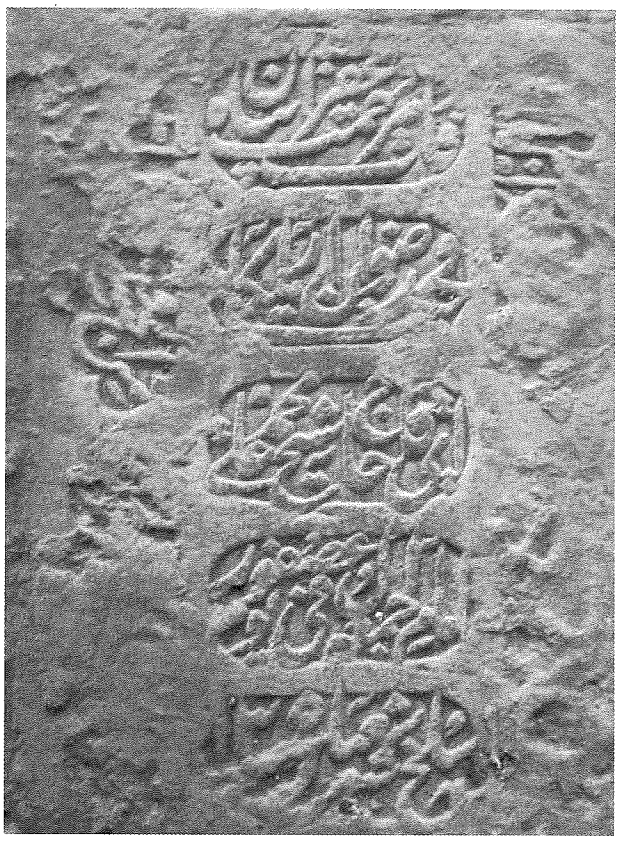

شاهد قبر المصنف (رحمه الله)

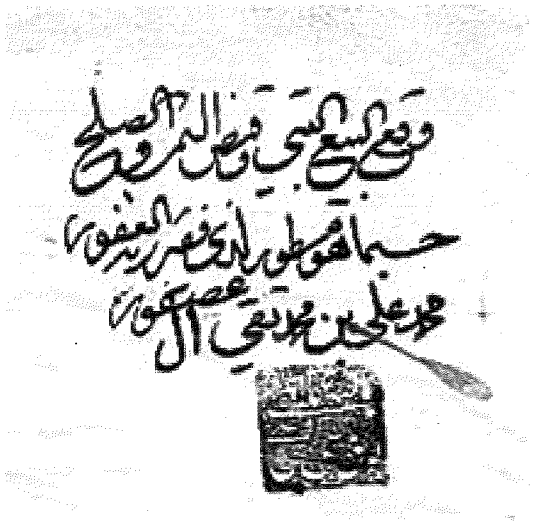

نموذج من خط المصنف (رحمه الله) وصك خاتمه

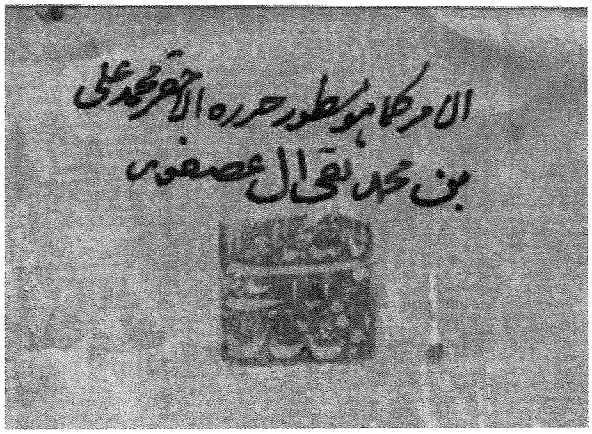

نموذج آخر

النسخة المعتمدة

النسخة المعتمدة

تقع المخطوطة في ١٥ ورقة بـ: ٢٩ صفحة، مكتوبة بخط عادي كبير واضح، والصفحات سليمة من الخروم والمسح.

صورة المخطوطة مأخوذة من (كتابخانه مركزى آستان قدس رضوى)، مشهد، ومعلومات المخطوطة وردت في فهارسهم كالآتي:

نسخ جلي، كاتب: نا معلوم، تاريخ كتابت: قرن چهاردم هـ.ق.، كاغذ: نخودي، ١٧ س، ١٥ گ، ٣٢*١٩/٥، جلد: مقوا، واگـذاري سازمان حج واوقاف در آبان ١٣٦٩.

أما الناسخ، فحسب الفهارس كما هو أعلاه: (غير معلوم)، وأغلب الظن - إن لم يكن يقينًا - أنها بخط مصنفها (رحمه الله)، وذلك بعد مقارنة خط المخطوطة مع عدة مخطوطات كتبها المصنف بخطه، وهي موجودة في (كتابخانه مركزى آستان قدس رضوى)، كـ (نفحة العبير) تحت رقم ١٩١٥٥، ورسالة (حدوث العالم) للفيض

الكاشاني التي نسخها الشيخ محمد علي بنفسه لنفسه تحت رقم ١٨٥٤٦، ورسالة (أصول الأخبار) التي لم يكمل تأليفها تحت رقم ١٧٩٧٦، ومسودة رسالة (الذخائر) تحت رقم ١٧٩٣٩، وتعليقته على (فروق اللغات) تحت رقم ١٧٧٧١، وغيرها من المخطوطات التي كتبها بخطه. كما تم مقارنة الخط مع أنماذج من خطه قد ختم تحتها بخاتمه. ويؤيد أن المخطوطة بخط المصنف ما ذُكر في فهرس مكتبة آل عصفور في بوشهر، وكانت المخطوطة ذاتها هناك ثم نُقلت إلى المكتبة الرضوية.

منهجية التحقيق

منهجية التحقيق

١. ضبط متن الرسالة، وإتمام ما وقع فيها من سقط، وتصحيح الأخطاء الإملائية الموجودة فيها، وكتابتها وفق القواعد الإملائية الحديثة.

٢. قسّمنا النص إلى فقرات، وأضفنا في الجمل وبينها علامات الترقيم.

٣. إضافة بعض ما رأيناه مناسبًا من العناوين ووضعتها بين معقوفتين؛ لضبط الجانب الفني من الكتاب وإخراجه بالمظهر اللائق، ولتوضيح المطالب، ورفع اللبس الحاصل من جرّاء أسلوب الكتابة القديم.

٤. تخريج الأحاديث الواردة في المتن.

٥. تخريج الأقوال الواردة في المتن، وما لم يتم تخريجه إما لعدم العثور على المصدر، أو لوجوده في هامش مخطوط غير متوفر لدينا.

٦. الرجوع بالإحالات الواردة فيها إلى المصادر المقتبسة منها.

٧. توضيح بعض الكلمات والجمل التي توهم القارئ.

٨. وضع تعريفات لبعض المصطلحات الواردة.

٩. التعليق على النص في الحاشية بما يتناسب ومقام هذه الرسالة من غير إسهاب أو إطالة، وإلا فإن بعض المواطن في النص تحتاج لتعليق طويل يخرج به عن مقام الرسالة، فتجنبنا ذلك.

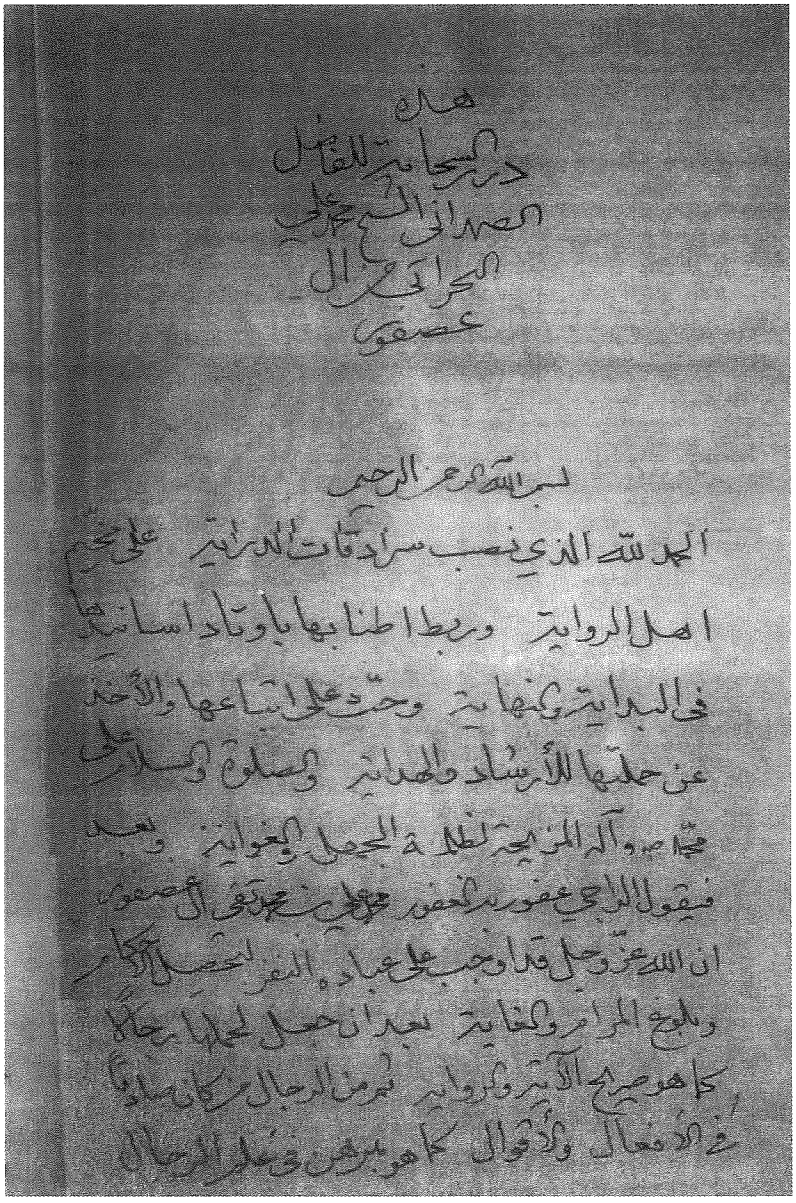

هذا
درر السحابة للفاضل
المصباني الشيخ علي
المحرابي عز ال
عصفور

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي نصب سرادقات الدراية على محيّ
اهل الرواية وربط اطنابها باوتاد اسانيدها
في البداية والنهاية وحثّ على اتباعها والاخذ
عن حملتها الارشاد والهداية والصلوة والسلام على
محمد وآله المزيحة لظلمة الجهل والغواية وبعد
فيقول الراجي عفو ربه الغفور علي بن محي الدين الصفور
ان الله عز وجل قد اوجب على عباده الفوز لتحصيل الاكرام
وبلوغ المرام والغاية بعد ان جعل لها رجالا
كما هو صريح الآيات والروايات ثم من الرجال من كان سابقا
في الافعال والاقوال كما هو بين في سائر الرجال

صورة الصفحة الأولى من المخطوط

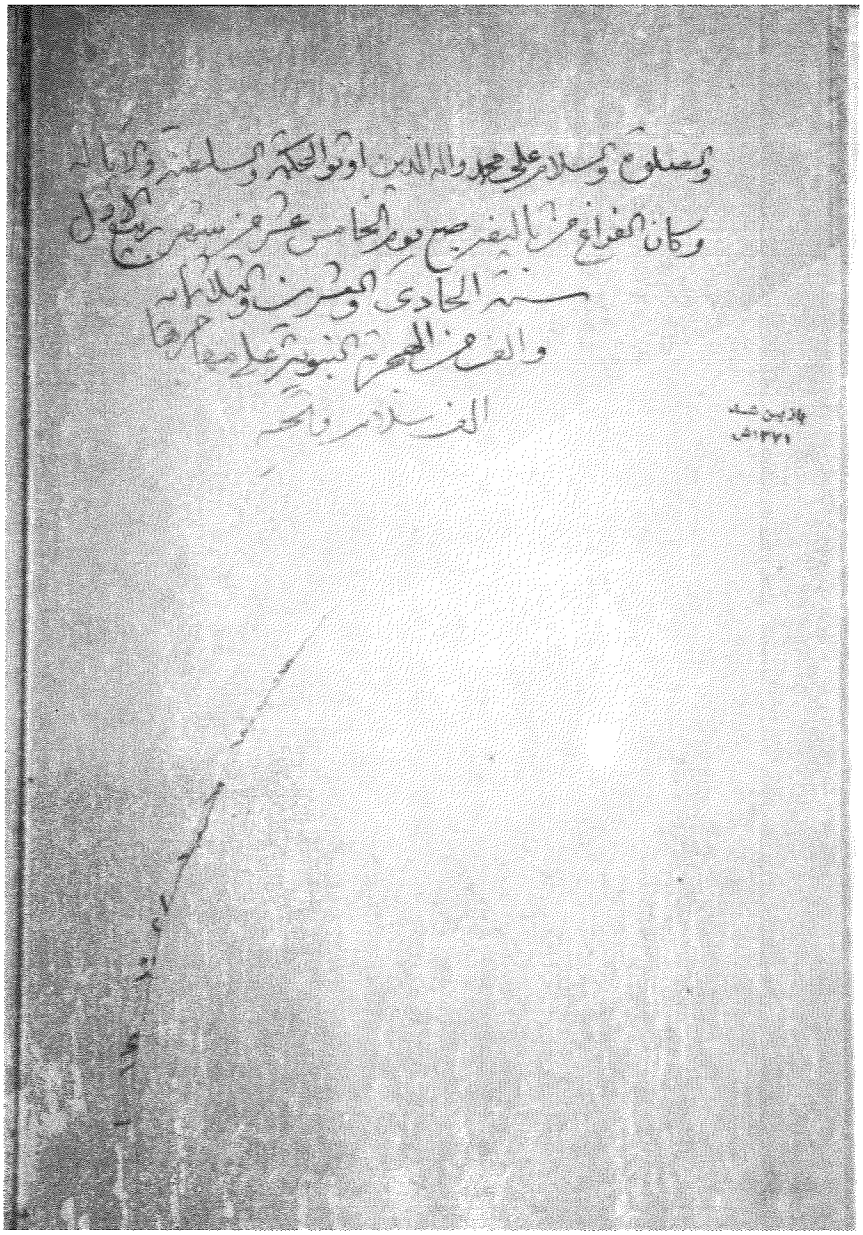

صورة الصفحة الأخيرة من المخطوط

مقدمة المصنف

[مقدمة المصنف]

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي نصب سرداقات[1] الدِّراية[2] على مخيم أهل الرواية، وربط أطنابها بأوتاد أسانيدها في البداية[3] والنهاية[4]، وحثَّ على اتباعها والأخذ عن حملتها للإرشاد والهداية، والصلاة والسلام على محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) وآله المزيحة لظلمة الجهل والغواية.[5]

(١) مفرده سرادق، وهو كل ما أحاط بشيء نحو الشقة في المضرب، أو الحائط المشتمل على الشيء. راجع كتاب العين: ج٥ ص٢٥٠.

(٢) علم الدراية: علم يُبحث فيه عن سند الحديث، ومتنه، وكيفية تحمله، وآداب نقله. راجع وجيزة البهائي: ص٢٧، ونهاية الدراية: ص٧٩. وفي البداية (الرعاية): ص٤٥: (هو علم يبحث فيه: عن متن الحديث، وطرقه من صحيحها وسقيمها وعللها وما يحتاج إليه، ليعرف المقبول منه والمردود). أقول: على خلاف في كونه علمًا بالمعنى الدقيق.

(٣) لعله إشارة إلى رسالة البداية في علم الدراية، للشهيد الثاني (رحمه الله)؛ لأنه جرت عادة المؤلفين القدماء في صدر تصانيفهم وكتبهم على الإشارة إلى المصنفات والكتب والرسائل المصنفة والمدونة في ذلك الفن، وأحيانا يشيرون إلى المطالب المبحوث عنها في الكتاب إشارة رمزية، وهو ما يسميه علماء البديع: (براعة الاستهلال).

(٤) لعله إشارة إلى كتاب نهاية الدراية، للسيد حسن الصدر المتوفى ١٣٥١هـ.

(٥) هذه المقدمة مقتبسة من إجازة العلامة الشيخ حسين بن محمد آل عصفور (طاب ثراه) لتلميذه الشيخ مرزوق الشويكي. انظر مثلا: مستدركات أعيان الشيعة: ج٢ ص٩٣.

وبعد، فيقول الراجي عفو ربه الغفور محمد علي بن محمد تقي آل عصفور: إن الله عز وجل قد أوجب على عباده النفر؛ لتحصيل الأحكام، وبلوغ المرام والغاية، بعد أن جعل لحملها رجالاً كما هو صريح الآية[١] والرواية[٢].

ثمَّ[٣] من الرجال من كان صادقًا في الأفعال والأقوال، كما هو مبرهن في علم الرجال[٤]، ومنهم [من كان] [٥] زيديًا[٦] وواقفيًا[٧]

(١) قوله تعالى: (وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُواْ كَافَّةً فَلَوْلاَ نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُواْ فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُواْ قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُواْ إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ)، التوبة: ١٢٢.

(٢) وردت الكثير من الروايات دالة على هذا المضمون، راجع أصول الكافي: ج١ كتاب فضل العلم، باب فرض العلم ووجوب طلبه والحث عليه.

(٣) بفتح الثاء، أي: هناك.

(٤) علم الرجال: هو ما يبحث فيه عن أحوال الراوي من حيث اتصافه بشرائط قبول الخبر وعدمه، وهذا الحد جامع مانع لجميع مسائل هذا العلم، مما كان له تعلق بذات المخبر أولا، وبالذات وبالخبر ثانيا، وبالعرض كقولهم بأن فلانًا عدل أو فاسق، لاقى فلانا أو لم يلاقه، أو بالعكس كقولهم أجمعت العصابة على تصحيح ما يصح عن فلان؛ لإفادة ذلك المدح اتفاقا لمن يقال في حقه. والفرق بينه وبين علم الدراية أن هذا العلم في بيان أحوال الجزئيات الشخصية من الرواة. راجع حاشية توضيح المقال للكني: ص٢٩.

(٥) ما بين المعقوفتين منا؛ ليستقيم النص.

(٦) الزيدية: هم من قالوا بإمامة زيد بن علي بن الحسين بن علي (عليهم السلام)، وهو منهم براء، وأنكروا إمامة الباقر (عليه السلام).

(٧) الواقفية: بالإطلاق هم من وقفوا على إمامة الإمام موسى الكاظم (عليه السلام)، وأنكروا إمامة الرضا (عليه السلام)، وأوّل مَن أظهر هذا الاعتقاد عليُّ بن أبي حمزة البطائني، وزياد بن مروان القندي، وعثمان بن =

وفطحيًا[1] عن الكذب بريًا، ومنهم من أجمعت على صحة أخبارهم عن الأئمة، واتفقت على وثاقتهم كلمة الأمة.

فأحببتُ تأليف رسالة فيمن أجمعت عليهم كلمة الأصحاب، وتتابعت[2] على مدحهم كلمات أولي الألباب، وسميتها[3] بـ(**درر السحابة في معرفة من أجمعت على تصحيح ما يصح عنهم العصابة**).

= عيسى الرواسي، طمعوا في الدنيا ومالوا إلى حُطامها، واستمالوا قوماً فبذلوا لهم شيئاً مما اختانوه من الأموال، نحو حمزة بن بزيع، وابن المكاري، وكرام الخثعمي، وأمثالهم.

(١) الفطحية: هم من أتباع عبد الله الأفطح ابن الإمام جعفر الصادق (عليه السلام) القائلين بإمامته بعد أبيه، وأنكروا إمامة الكاظم (عليه السلام).

(٢) في المخطوط: (وتتبابعت). والتصحيح منا.

(٣) في المخطوط: (وسميته). والتصحيح منا.

معنى: أجمعت العصابة على تصحيح ما يصح عنه

[معنى: أجمعت العصابة على تصحيح ما يصح عنه]

فأقول: اختلف العلماء في المعنى المراد من قول الكشي في جماعة: أجمعت العصابة على تصحيح ما يصح عنهم[1]، فقيل: إنها كناية عن الإجماع على عدالتهم[2]، حتى قيل: إنه المتيقن من اللفظ[3]، وإليه مال سيدنا العلامة الماجد البحراني[4]، ومولانا أعجوبة الزمان الشيخ سليمان الماحوزي[5]، وغيرهما، حتى قال جدي العلامة

(١) راجع اختيار معرفة الرجال: ج٢ ص٦٧٣ رقم ٧٠٥، وج٢ ص٨٣٠ رقم ١٠٥٠، وغيرها من المواضع. والكلام في تفسير الجزء الأول من العبارة (تصحيح ما) دون الجزء الثاني (يصح عنهم)، فإن السند إذا كان من بدئه إلى أحدهم صحيحًا، يقال: صح عنه، وهذا لا خلاف فيه، والخلاف في تفسير الجزء الأول من الكلام.

(٢) قاله الفيض الكاشاني في المقدمة الثانية من كتابه الوافي: ج١ ص٢٧، ونقل عن صاحب الرياض.

(٣) قال الشيخ محمد حسين الغروي الأصفهاني المتوفى ١٣٦١هـ في كتابه الفصول الغروية: ص٣٠٣: (قولهم أجمعت العصابة على تصحيح ما يصح عنه، وهذا عند الأكثر على ما قيل يدل على توثيق من قيل ذلك في حقه، ولعل هذه الدلالة مستفادة منه بالالتزام نظرا إلى استبعاد إجماعهم على الاعتماد على روايات غير الثقة، وإلا فهذه العبارة منقولة عن المتقدمين وقد عرفت أن تصحيحهم لا يقتضي التوثيق، وربما قيل بأنها تدل على وثاقة الرجال الذين بعده أيضا، وهو بعيد لان اعتمادهم على رواية رجل في خصوص مقام لا يدل على توثيقه بشيء من الدلالات).

(٤) له حواشي على خلاصة العلامة، لم نعثر عليها، لعله ورد فيها ميله.

(٥) لم نعثر عليه فيما لدينا من مؤلفاته، ولعله في غيرها.

صاحب الحدائق في حاشية حدائقه بعد ذكر قول الكشي ما نصه: (إنها كناية عن الإجماع على عدالتهم؛ لأنه هو المتعين من اللفظ)[1].

قال بعض المشائخ من أعمامنا[2]: فيه نظر؛ لمنع الإجماع المذكور لما قيل في الأسدي يحيى بن قاسم[3] من أنه كان واقفيًا مخلطا[4]، بل

(١) لم نجد الحاشية في المطبوع، ولعلها موجودة في المخطوط الذي كان بين يدي المصنف (طاب ثراه)، ولكن مع التتبع يظهر أن صاحب الحدائق (طيب الله ثراه، وجعل الجنة مثواه) في حدائقه يذهب إلى أن المراد بعبارة الكشي الحكم بصحة المنقول عن الرواي ونسبته إلى أهل العصمة (عليهم السلام) بمجرد صحته عن واحد منهم مع عدم اعتبار العدالة فيمن روى عنه. قال في الحدائق: ج٧ ص٤١٨: (رواية علي بن حنظلة مع كون إسنادها معتبرًا إلى ابن بكير؛ إذ ليس فيه من يتوقف في شأنه إلا الحسن بن علي بن فضال، وهو بمكان من الجلالة، وكذا ابن بكير، والواسطة بينه وبين الإمام (عليه السلام) وإن كان مجهولا إلا أن ابن بكير ممن أجمعت العصابة على تصحيح ما يصح عنه فلا يضر جهالة حال الواسطة). وسنورد عبارات أخرى في الحاشية عند كلام المصنف عن القول الثاني، في الفائدة التالية.

(٢) لم نتعرّف عليه.

(٣) اختلف الرجاليون في اسم والد يحيى، فمنهم من ذكر: أنه أبو القاسم، وقد صرح بعضهم بأن اسم أبي القاسم: إسحاق، ومنهم من ذكر: أن اسمه القاسم. فراجع.

(٤) أقول: إنما ورد ذلك في يحيى الحذاء وليس يحيى الأسدي، راجع اختيار معرفة الرجال: ج١ ص٤٠٤ رقم ٢٩٦، وج٢ ص٧٧٢ رقم ٩٠١، وص٧٧٣ رقم ٩٠٣. قال الميرداماد المتوفى ١٠٤١هـ في حاشيته على اختيار معرفة الرجال: ج١ ص٤٠٤: (ثم إن رهطا من المتأخرين توهم اتحاد الرجلين، كأنهم عن ذلك كله من الذاهلين، فبناءً على وهمهم الكاذب هذا، زعموا أنه قد قيل في أبي بصير الأسدي المكفوف أنه واقفي، وإن هو إلا زور واختلاق، ولذلك لم يورد أبو الحسن أحمد ابن الغضائري فيه طعنا وغميزة، فليعلم.)

أقول: ثم إن الأسدي مات في حياة مولانا الكاظم (عليه السلام)، حيث قال النجاشي في الرجال: ص٤٤١ رقم ١١٨٧ أنه مات سنة خمسين ومائة للهجرة، والوقف إنما كان بعد وفاة الكاظم (عليه السلام)، فلا يصلح اتهامه بالوقف، بل هو محض اشتباه. =

[لم][1] يقل أحد أنه ثقة أصلا[2]، وأبان بن عثمان لم يدّع أحد توثيقه[3]، وكذا عثمان بن عيسى[4]، وأما عبد الله بن بكير وإن وثقه الشيخ في الفهرست إلا أنه صرح بأنه واقفي[5]، وطعن عليه في الاستبصار بما يخرجه عن الاعتبار[6]، وصرَّح المحقق في المعتبر بأنه

= قال الميرداماد في حاشية اختيار معرفة الرجال: ج١ ص٤٠٥: (لعل منشأ التباس الأمر على القاصرين؛ أن يحيى بن القاسم أبا بصير الأسدي، ويحيى بن القاسم الحذاء الأزدي رجلان ذكرهما الشيخ في أصحاب الصادق (عليه السلام) ولاء، وكذلك السيد ابن طاوس في كتابه وفي اختياره، وقد قيل في يحيى بن القاسم الحذاء الأزدي: إنه واقفي، فظن أنهما واحد فنسب إلى أبي بصير الأسدي أنه مرمي بالوقف.) انتهى. أقول: فتأمل!

(١) ما بين المعقوفتين زيادة منا لتستقيم العبارة، ولعلها سقطت سهوًا من قلم الناسخ.

(٢) قد عرفت في تعليقتنا قبل السابقة خطأ هذه الدعوى، وأن الأسدي ثقة وجيه، قاله النجاشي في الرجال: ص٤٤١ رقم ١١٨٧.

(٣) لم أجد من قال بتوثيقه صريحًا، لكن من قال من الرجاليين بوثاقة جميع رواة تفسير القمي لشهادة القمي بأن ما وقع في سنده من الثقات، فقد قال ضمنًا بوثاقته؛ لأنه وقع في طريق علي بن إبراهيم بن هاشم في تفسيره المذكور.

(٤) الشيخ في العدة: ج١ ص٣٨١، ذكر عمل الطائفة برواياته؛ لأجل كونه متحرجًا عن الكذب وموثوقًا. انتهى. وقد وقع هذا الرجل في أسناد تفسير القمي، فمن التزم وثاقة جميع رواة هذا التفسير التزم وثاقته. وقد عده ابن شهرآشوب من ثقات الكاظم (عليه السلام) في المناقب: ج٣ ص٤٣٨. وعلى هذا يكون وثقه الشيخ وعلي بن إبراهيم وابن شهرآشوب.

(٥) الفهرست: ص١٧٣ رقم ٤٦١، وليس فيه أنه واقفي، بل فطحي. وفساد مذهبه شيء، ووثاقته شيء آخر، فتأمل!

(٦) الاستبصار: ج٣ ص٢٧٦، ذيل ح٩٢٨، قال: (ومن هذه صورته يجوز أن يكون أسند ذلك إلى زرارة نصرة لمذهبه الذي أفتى به، وأنه لما رأى أن أصحابه لا يقبلون ما يقوله برأيه أسنده إلى من رواه عن أبي جعفر (عليه السلام)، وليس عبد الله بن بكير معصوما لا يجوز هذا عليه، بل وقع منه من العدول عن اعتقاد مذهب الحق =

ضعيف[1]، وقال صاحب غاية المرام في شرح شرائع الإسلام: إنه ملعون كذّاب واقفي[2]، وأحمد بن محمد بن أبي نصر وإن وثقه الشيخ[3] إلا أنه قد جاء فيه بأنه يقول بالرؤية وأنه شك في الرضا (عليه السلام)[4]، فأين الإجماع؟ والاستدلال بتلك العبارة عين المصادرة، على أنه لو كان المراد بها ذلك لما كان في التعبير بها لتلك الجماعة دون غيرهم - مما لا خلاف في عدالتهم ولا نزاع في ثقتهم وقيل لهم: ثقة - مزية.

= إلى اعتقاد مذهب الفطحية ما هو معروف من مذهبه والغلط في ذلك أعظم من الغلط في إسناد فتيا يعتقد صحته لشبهة دخلت عليه إلى بعض أصحاب الأئمة (عليهم السلام)).

(١) المعتبر: ج٢ ص٧١٦، قال: (وأما رواية عبد الأعلى ففي طريقها عبد الله بن بكير، وهو ضعيف).

(٢) غاية المرام: ج٣ ص١٩٥.

(٣) الفهرست: ص٦١ رقم ٦٣. ورجال الطوسي: ص٣٣٢ رقم ٤٩٥٤.

(٤) لم أجد من ادعى عليه القول بالرؤية، ولعله اشتبه بين أحمد بن محمد البزنطي وبين أحمد بن محمد السيرافي، حيث حُكي القول بالرؤية عن الثاني، ولم يُحكى عن الأول الذي هو موضع الكلام، أما شكه في الرضا (عليه السلام) فذلك لأنه كان واقفيًا ثم استبصر، ففي الخرائج والجرائح: ج٢ ص٦٦٢، فيه: (أن أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي قال: إني كنت من الواقفة على موسى بن جعفر (عليه السلام)، وأشك في الرضا (عليه السلام)، فكتبت إليه أسأله عن مسائل ونسيت ما كان أهم [المسائل] إلي؟ فجاء الجواب عن جميعها، ثم قال: وقد نسيت ما كان أهم المسائل عندك .فاستبصرت، ثم قلت له: يا ابن رسول الله أشتهي أن تدعوني إلى دارك في أوقات تعلم أنه لا مفسدة لنا من الدخول عليكم من أيدي الأعداء ..الخبر). أقول: قال المحقق البحراني الماحوزي في المعراج: ص١٤٤، ما نصه: (وليس لأحد فيه طعن ولا غميزة، ولا القدح في جلالته بحال).

فائدة: [في القول الثاني]

وقيل: المراد بها الحكم بصحة المنقول عنه ونسبته إلى أهل العصمة (عليهم السلام)، بمجرد صحته عن واحد منهم، مع عدم اعتبار العدالة فيمن روى عنه، حتى لو رواه عن معروف بالفسق، أو بالوضع، أو غير ذلك، كان ما نقله صحيحا بنسبته إلى المعصوم (سلام الله عليه[1]) [2].

---

(١) في المخطوط: (سلام الله عليهم). والتصحيح منا.

(٢) كما ذكرنا فيما سبق بعد التتبع لعبارات صاحب الحدائق في حدائقه يظهر ذهابه لهذا الرأي، ونستعرض بعض عباراته هنا.

قال في الحدائق: ج٧ ص٤١٨: (رواية علي بن حنظلة مع كون إسنادها معتبرًا إلى ابن بكير؛ إذ ليس فيه من يتوقف في شأنه إلا الحسن بن علي بن فضال، وهو بمكان من الجلالة، وكذا ابن بكير، والواسطة بينه وبين الإمام (عليه السلام) وإن كان مجهولا إلا أن ابن بكير ممن أجمعت العصابة على تصحيح ما يصح عنه فلا يضر جهالة حال الواسطة).

قال في ج١٠ ص١٨٥: (واحتمال سقوط محمد بن عبد الله من هذا السند قائم، كما أن احتمال زيادته في ذلك السند قائم أيضا، إلا أن الأمر في ذلك هين عندنا، بل عند جملة من أهل هذا الاصطلاح، حيث أن الطريق إلى ابن أبي نصر صحيح مع كونه ممن اجتمعت العصابة على تصحيح ما يصح عنه).

قال في ج١١ ص١٠٩: (ما رواه الشيخ في الصحيح عن صفوان - وهو ممن أجمعت العصابة على تصحيح ما يصح عنه - عن محمد بن عبد الله - وهو مجهول - عن الرضا (عليه السلام)).

قال في ج١٦ ص٢٧٩: (أولا: بأن الرواي عنه - وهو صفوان - ممن اجتمعت العصابة على تصحيح ما يصح عنه، والسند إلى صفوان صحيح، فيكون الحديث صحيحًا، وإن ضعف المروي عنه). =

وبهذا جزم العلامة في المختلف[1] بل في الخلاصة[2]، والشهيدان[3]، وشيخنا البهائي[4]، والمجلسيان[5].

وأقول: فيه نظر؛ لأنه وإن كان ظاهر اللفظ، إلا أن التزامه بمجرد هذه العبارة، وتخصيص الأمر بالتثبت عند خبر الفاسق[6] لا يخلو من بعد، خصوصا مع كثرة الغلط في هذا الإجماع، على أن هذا

= قال في الحدائق ج١٩ ص١٩١: (ولا يضر إرسال الخبر المذكور؛ لرواية المشايخ الثلاثة له، ولما ذكروه من استثناء مراسيل أحمد بن محمد بن أبي نصر، لأنه ممن أجمعت العصابة على تصحيح ما يصح عنه).

قال في ج٢٥ ص٣٣٦: (وليس في سند هذا الخبر من يتوقف في شأنه، إلا موسى بن بكير، فإنه قيل: إنه واقفي. إلا أنه من أصحاب الأصول، والراوي عنه صفوان الذي قد نقل فيه إجماع العصابة على تصحيح ما يصح عنه، فالرواية لا يخلو من الاعتبار في سندها).

(١) في المختلف: ج٧ ص٥١: (لا يقال: في طريق الرواية ابن بكير، وهو فطحي، فكيف جعلتم الرواية في الصحيح؟ لأنا نقول: قال الكشي: أجمعت العصابة على تصحيح ما يصح عن ابن بكير).

(٢) الخلاصة: ص٧٤، وص١٩٥.

(٣) الشهيد الأول يظهر ذلك من حكمه بوثاقة أبي الربيع الشامي بنحوٍ ما، لرواية ابن محبوب عنه بواسطة خالد بن جرير، راجع غاية المراد: ج٢ ص٤١. ولم أعثر على قول الشهيد الثاني، ولكن نقله عنه غير واحد.

(٤) وهذا يظهر من كلامه في مشرق الشمسين: ص٣٦٦، قال: (يونس بن عبد الرحمن ممن أجمعت العصابة على تصحيح ما يصح عنه فلا يضر إرساله).

(٥) المجلسي الأول يظهر منه في روضة المتقين: ج١ ص١٨، وج١ ص٣٠، وج١ ص٤١، والمجلسي الثاني يظهر منه في البحار: ج٨٠ ص٢١٤، وغيره من المواضع. فراجع.

(٦) بدليل آية النبأ في الحجرات: ٦، قال تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ)، على خلاف بينهم في فهم معنى (الفاسق) في الآية، فمنهم من ذهب إلى أن معناه (الكاذب) في مقابل (الصادق)، ومنهم من ذهب إلى أنه في مقابل (العادل).

الإجماع ممنوع؛ فإنه لم يشتهر بينهم، ولم يذكر عندهم أكثر من مراسيل[1] ابن أبي عمير. وجُمْلَةُ جماعةٍ، كالمحقق[2]، وصاحب المدارك[3]، وغيرهما[4]، لم يقبلوها، فضلاً عن مراسيل غيره، وفضلاً عمَّن لم يعلم ضعف من بَعْدهم.

[مذهب المصنف في تفسير العبارة]

والذي يخطر ببالي أن المراد بها: إن كلما يصح وتثبت صحته عنهم، فهو صحيح مقبول، وذلك بأن يصرحوا فيه بأنه صحيح، أو

(١) المرسل: هو ما رواه عن المعصوم من لم يدركه، سواءً أكان الراوي تابعيًّا أم غيره، صغيرًا أم كبيرًا، وسواءً أكان الساقط واحدًا أم أكثر، وسواءً رواه بغير واسطة بأن يقول التابعي: قال رسول اللّه (ص) مثلاً، أو بواسطة نسيها بأن صرّح بذلك أو تركها مع علمه بها، أو أبهمها كقوله: عن رجل، أو بعض أصحابنا أو نحو ذلك.

(٢) بعد نقله رواية مرسلة لابن أبي عمير في المعتبر: ج١ ص١٦٥، قال: (كان الجواب الطعن في السند لمكان الإرسال، ولو قال: مراسيل ابن أبي عمير يعمل بها الأصحاب، منعنا ذلك؛ لأن في رجاله من طعن الأصحاب فيه، وإذا أرسل احتمل أن يكون الراوي أحدهم).

(٣) المدارك: ج١ ص٣٥٩، قال: (والرواية قاصرة السند بالإرسال، وإن كان المرسل لها ابن أبي عمير)، وكذلك يظهر مسلكه هذا في غير موضع من المدارك، وذلك لا يخفى على المتتبع. فراجع.

(٤) كالسيد أحمد ابن طاووس صاحب البشرى، والشهيد الثاني كما في البداية (الرعاية): ص١٣٨، قال: (وظاهر كلام الأصحاب في قبول مراسيل ابن أبي عمير، هو: المعنى الأول، ودون إثباته، خرط القتاد، وقد نازعهم صاحب البشرى في ذلك، ومنع تلك الدعوى).

ثابت، أو متحقق، أو صدق، أو سمعته، أو حدثني، أو خبَّرني[1]، أو نحو ذلك[2]، ولا يحتاج فيه بعد ذلك إلى ذكر وجه التصحيح، وسببه، وبيانِ حُجَّةٍ، بل قولهم هذا كاف فيه، ولم يتفق هذا الأمر لغير أولئك الجماعة، فإن المشهور عند أهل الدراية والأصول عدم قبول التوثيق والتصحيح إلا بذكر السبب، وإن تمادى الأمر عند المتأخرين وتسامحوا في ذلك، فتكون تلك الجماعة مستثناة إجماعًا حتى مع قطع النظر عن توثيقهم أنفسهم وعدالتهم في حد ذاتهم وعدمه، بل مداره على ما يكون تصحيح ذلك الخبر قد ثبت وصَحَّ عنهم، ويؤيد هذا قولهم لهم: وأجمعوا على الإقرار لهم بالفقه والعلم[3]، فتأمل!

وهذا المعنى لم أجده لأحد وفيه سلامة من تلك الإيرادات، وخروج من تلك التعسفات.

(١) الثلاثة الأخيرة هي أحد أنحاء تحمل الحديث وهي السماع وهو أعلاها.

(٢) مثل: نبَّأني.

(٣) راجع اختيار معرفة الرجال: ص٦٧٣ رقم ٧٠٥، وص٨٣٠ رقم ١٠٥٠.

ثم اعلم أنه لا يلزم من الحكم تصحيح الخبر بهذا المعنى أن يكون صحيحًا بالمعنى الجديد المستحدث[١] على أي وجه فسرنا تلك العبارة، بل قد يكون[٢] حسنًا[٣] أو قويًا[٤]، كما لو كان من بعدهم مجهولاً أو ضعيفًا، وقد ثبت صحته عنهم، وإن لم تكن على نهج هذا الاصطلاح أيضًا، فإطلاق الصحيح عليه من المتأخرين غير صحيح لمخالفة اصطلاحهم، فلا تغفل!.

(١) الصحيح بالمعنى الحديث: ما اتصل إلى المعصوم بنقل العدل الإمامي عن مثله في جميع الطبقات. أما الصحيح عند المتقدمين: هو ما اعتضد بما يقتضي الاعتماد عليه، أو اقترن بما يوجب الوثوق به والركون إليه، بمعنى ما يصح الاعتماد عليه والاحتجاج به، فيشمل الموثق والحسن.

(٢) في المخطوط: (تكون)، والتصحيح منا.

(٣) الحسن: هو ما اشتملت سلسلة رجال سنده على إمامي ممدوح غير مصرح بعدالته، سواء كان كل رجال السلسلة مثله، أو بعضهم مع عدالة باقي رجال السند.

(٤) القوي يشمل القوي والموثق.

فالقوي: هو ما كان رجال سنده مسكوت عنهم، لم يرد فيهم مدح ولا ذم، أو كان بعضهم كذلك مع عدالة باقي رجال السند.

والموثق: هو ما كان رجال سنده غير إماميين ولكنهم ثقات، أو كان بعضهم كذلك مع عدالة باقي رجال السند. ويسمى (قويا) أيضًا.

درة فاخرة

درة فاخرة: في معرفة من أجمعت العصابة على تصديقهم

وهم على ما حكاهم الكشي ثمانية عشر رجلاً: ستة من أصحاب أبي جعفر (عليه السلام) وأبي عبد الله (عليه السلام)، وهم: زرارة، ومعروف بن خَرَّبُوذ، و[بريد][1] العجلي، وأبو بصير الأسدي، والفضيل بن يسار، ومحمد بن مسلم. وقال بعض المشايخ: أبو بصير المرادي مكان الأسدي[2].

وستة من أصحاب أبي عبد الله (عليه السلام)، وهم: جميل بن دراج، وعبد الله بن مسكان، وعبد الله بن بكير، وحماد بن عيسى، وحماد بن عثمان. وزعم بعضهم أن أفقه هؤلاء: جميل بن دراج، وأبان

(١) في المخطوط: (زيد). وصححناه على ما في المصدر، وما في بلغة المحدثين: ص٣٣٥، ورجال النجاشي: ص١١٢ رقم ٢٨٧، وغيرها.

(٢) اختيار معرفة الرجال: ج٢ ص٥٠٧ رقم ٤٣١، ونصه: (قال الكشي: أجمعت العصابة على تصديق هؤلاء الأولين من أصحاب أبي جعفر (عليه السلام) وأبي عبد الله (عليه السلام) وانقادوا لهم بالفقه، فقالوا: أفقه الأولين ستة: زرارة، ومعروف بن خربوذ، وبريد، وأبو بصير الأسدي، والفضيل بن يسار، ومحمد بن مسلم الطائفي، قالوا: وأفقه الستة زرارة، وقال بعضهم مكان أبي بصير الأسدي أبو بصير المرادي، وهو ليث بن البختري).

بن عثمان، وهؤلاء من أصحاب أبي عبد الله (عليه السلام)[1].

وستة من أصحاب أبي إبراهيم[2] (عليه السلام) وأبي الحسن[3] (عليه السلام)، وهم: يونس بن عبد الرحمن، وصفوان بن يحيى، ومحمد بن أبي عمير، وعبد الله بن المغيرة، والحسن بن محبوب، وأحمد بن محمد بن أبي نصر. وقال بعضهم: مكان الحسن فضالة بن أيوب، وقال بعضهم: وأفقه هؤلاء: يونس بن عبد الرحمن، وصفوان بن يحيى[4].

(١) اختيار معرفة الرجال: ج٢ ص٦٧٣ رقم ٧٠٥، ونصه: (أجمعت العصابة على تصحيح ما يصح من هؤلاء وتصديقهم لما يقولون وأقروا لهم بالفقه، من دون أولئك الستة الذين عددناهم وسميناهم، ستة نفر: جميل بن دراج، وعبد الله بن مسكان، وعبد الله بن بكير، وحماد بن عيسى، وحماد بن عثمان، وأبان بن عثمان. قالوا: وزعم أبو إسحاق الفقيه يعني ثعلبة بن ميمون: أن أفقه هؤلاء جميل بن دراج، وهم أحداث أصحاب أبي عبد الله (عليه السلام)).

(٢) يعني الكاظم (عليه السلام).

(٣) يعني الرضا (عليه السلام).

(٤) اختيار معرفة الرجال: ج٢ ص٨٣٠ رقم ١٠٥٠، ونصه: (أجمع أصحابنا على تصحيح ما يصح عن هؤلاء وتصديقهم وأقروا لهم بالفقه والعلم: وهم ستة نفر آخر دون الستة نفر الذين ذكرناهم في أصحاب أبي عبد الله (عليه السلام)، منهم: يونس بن عبد الرحمن، وصفوان بن يحيى بياع السابري، ومحمد ابن أبي عمير، وعبد الله بن المغيرة، والحسن بن محبوب، وأحمد بن محمد بن أبي نصر. وقال بعضهم: مكان الحسن بن محبوب الحسن بن علي بن فضال وفضالة بن أيوب، وقال بعضهم: مكان ابن فضال عثمان بن عيسى، وأفقه هؤلاء: يونس بن عبد الرحمن، وصفوان بن يحيى).

فصل: في تعريفهم إجمالا

فصل: في تعريفهم إجمالاً

[زرارة بن أعيَن]

أما زرارةُ، وهو ابنُ أَعْيَن بن سُنسُن - بضم السين المهملة، وإسكان النون، وبعدها سين مهملة، وبعدها نون - الشيباني، شيخٌ من أصحابنا في زمانه، ومتقدمهم، وكان فقيهًا قارئًا متكلمًا شاعرًا أديبًا، قد اجتمعت فيه خصال الفضل والدين، ثقة صادق فيما يرويه، وقد ذكر الكشي أحاديث تدل على عدالته[1]، وعارضت تلك الأحاديث أخبار أخر تدل على القدح فيه[2].

قال العلامة: والرجل عندي مقبــول الروايـة، مات (رحمه الله)

(١) اختيار معرفة الرجال: ج١ من ص٣٤٥ إلى ص٣٥٥.

(٢) اختيار معرفة الرجال: ج١ من ص٣٥٦ إلى ص٣٥٨. والجواب عنها: أن أكثرها ضعيفة السند، ولم يثبت صدورها من المعصوم (عليه السلام)، وما ثبت فلابد من حمله على التقية، وأنه (عليه السلام) عابه لا لبيان أمر واقع فيه، بل شفقة عليه واهتماما بشأنه، ويدل عليه صحيحة عبد الله بن زرارة الذي دلت صراحة على أنه (عليه السلام) عابه دفاعا عنه، وحفظا له من أذى الأعداء، فراجع.

سنة خمسين ومِائَة[1].

قال مولانا المجلسي (رحمه الله) في الوجيزة: زرارة بن أعْيَن ثقة[2].

قال المحدث البارع الحر العاملي (رحمه الله) بعد مدحه وجلالته وتوثيقه: وروي أحاديث في ذمه ينبغي حملها على التقية بل يتعين[3]. انتهى.

أقول: بل ربما يصرحون (عليهم السلام) بكلام فيه ذم أصحابهم موافقة لأعدائهم، كما قال الصادق (عليه السلام) في هشام بن الحكم: (يا ويله!)[4]، وقول الكاظم (عليه السلام) فيه: (قاتله

(١) خلاصة الأقوال: ص١٥٢، وص١٥٣.

(٢) الوجيزة: ص٢١٣ رقم ٧٥٥.

(٣) وسائل الشيعة: ج٣٠ ص٣٧٣.

(٤) لم أجد رواية فيها مثل ذلك عن هشام بن الحكم، نعم وجدت مثلها عن غيره، نعم ورد في رواية عن الصادق (عليه السلام): (ويل لأصحاب الكلام) في الكافي: ج١ ص١٧١ ح٤، ومن أصحاب الكلام هشام بن الحكم، وإنما الويل لأصحاب الكلام الذين خالفوا الصادق (عليه السلام) كما ورد في الرواية نفسها، بل فيها: (فورد هشام بن الحكم، وهو أول ما اختطت لحيته وليس فينا إلا من هو أكبر سنًا منه، قال: فوسع له أبو عبد الله (عليه السلام) وقال: ناصرنا بقلبه ولسانه و يده).

الله!)[1] ، بل ربما أدى الحال لأجل المدافعة عن أكابر أصحابهم كزرارة بن أعْيَن إلى سبّهم ولعنهم والبراءة منهم، وليس في الواقع كذلك، كما روي عن أبي عبد الله (عليه السلام) عن زرارة و[بريد][2] بن معاوية ومحمد بن مسلم والأحول: (أحبّ الناس إليَّ أحياءً وأمواتًا، ولكن يجيئوني[3] فيقولون لي فلا أجدُ بُدًّا من أن أقول)[4]، وفي رواية أخرى بعد أن عدَّ هؤلاء: (ولكن الناس يكثرون عليَّ فيهم فلا أجدُ بُدًّا من متابعتهم) [5]، فلا تغفل!

[معروف بن خَرَّبُوذ]

الثاني: معروف بن خَرَّبُوذ.

(١) الكافي: ج١ ص١٠٦ ح٧.

(٢) في المخطوط: (يزيد). وصححناه على ما في المصدر، ورجال النجاشي: ص١١٢ رقم ٢٨٧، وبلغة المحدثين: ص٣٣٥، وغيرها.

(٣) في المخطوط: (يحبوني). وصححناه على ما في المصدر.

(٤) اختيار معرفة الرجال: ج٢ ص٤٢٣ رقم٣٢٥.

(٥) اختيار معرفة الرجال: ج٢ ص٥٠٨ رقم ٤٣٤.

قال العلامة: بالخاء المعجمة والراء المشددة والباء المنقطة والذال المعجمة بعد الواو، روى الكشي فيه مدحًا، والطريق فيها ضعف[1]. انتهى كلامه.

قال المجلسي (نور الله مرقده): معروف بن خَرَّبُوذ ثقة أجمعت عليه العصابة[2].

قال شيخنا الشيخ سليمان الماحوزي (قدس سره) في البلغة: معروف بن خَرَّبُوذ، ثقة أجمعت العصابة على تصحيح ما يصح عنه[3].

قال المحدث البارع الحر العاملي (رحمه الله): معروف بن خَرَّبُوذ المكي، تقدم عن الكشي عده من أهل الإجماع، وروى له مدحًا بليغًا وذمًّا، ووجه الذم يُفهم مما مر في زرارة[4].

وقال ابن داود في رجاله: أورد الكشي فيه مدحًا وقدحًا، وثقته

(١) خلاصة الأقوال: ص٢٧٨، وفيه زيادة، والنص بتمامه: (معروف بن خربوذ - بالخاء المعجمة، والراء المشددة، والباء المنقطة تحتها نقطة، والذال المعجمة بعد الواو - المكي. روى الكشي فيه مدحا وقدحا، والطريق فيها ضعف، وقد ذكرناها في الكتاب الكبير).

(٢) الوجيزة: ص٣٢٤ رقم ١٨٩٧.

(٣) بلغة المحدثين: ص٤٢١.

(٤) وسائل الشيعة: ج٣٠ ص٤٩٤.

أصح[1].

[بُرَيد بن معاوية العجلي]

والثالث: [بُرَيد][2] العجلي، ونُقِل عن الشيخ توثيقه[3]، وروى الكشي مدحه[4]، ووثقه ابن شهر آشوب[5].

قال الحر (رحمه الله): [بُرَيد][6] بن معاوية العجلي وجه من وجوه أصحابنا، ثقة فقيه، له محل عند الأئمة (عليهم السلام)، قاله العلامة، ونحوه النجاشي، وعده الكشي من أصحاب الإجماع كما مر، وروى له مدحًا جليلاً، وفيه بعض الذم[7]. انتهى.

---

(١) رجال ابن داود: ص١٩٠ رقم ١٥٧٦.

(٢) في المخطوط: (يزيد). وصححناه على ما في رجال النجاشي: ص١١٢ رقم ٢٨٧، واختيار معرفة الرجال: ج٢ ص٥٠٧، وبلغة المحدثين: ص٣٣٥، ورجال ابن داود: ص٥٤، وغيرها.

(٣) لم نجد الشيخ وثقه في كتابي الرجال، بل لم يذكر شيئا من أحواله، ولكن من تتبع كتب الشيخ الطوسي يظهر له مسلك الشيخ في توثيقه والاعتماد عليه.

(٤) اختيار معرفة الرجال: ج٢ من ص٥٠٧ إلى ص٥٠٨ رقم ٤٣٤.

(٥) راجع المناقب: ج٣ ص٣٤٠، وفيه: (يزيد)، وهو تصحيف.

(٦) في المخطوط: (يزيد). وصححناه على ما في المصدر.

(٧) وسائل الشيعة: ج٣٠ ص٣٢٣.

[أبو بصير الأسدي][1]

الرابع: أبو بصير الأسدي.

قال المجلسي (قدس سره): يُطلق غالبًا على يحيى بن القاسم [أو][2] ليث بن البختري[3].

قال العلامة: يحيى بن القاسم الحذاء - بالحاء المهملة - من أصحاب الكاظم (عليه السلام)، وكان يكنى أبا بصير، وقيل: إنه أبو محمد، اختلف قول علمائنا فيه. [قال][4] الشيخ الطوسي: إنه واقفي، روى الكشي ما يتضمن ذلك، قال: وأبو بصير يحيى بن القاسم الحذاء

(١) قد وقع المصنف (طاب ثراه) هنا فيما وقع فيه العلامة وغيره من توهم اتحاد رجلين، والخلط بينهما، فإنك تجد المصنف (طاب ثراه) هنا يذكر ما ورد في يحيى بن القاسم الأسدي وما ورد في يحيى بن القاسم الحذاء على أنهما رجل واحد، والتحقيق: أن الرجلين متغايران، والأول أسدي، والآخر أزدي. وقد ذكرنا في تعليقة سابقة شيئا حول ذلك، تعليقًا على ما نقله المصنف (طاب ثراه) من تنظّر أحد أعمامه في معنى (أجمعت العصابة على تصحيح ما يصح عنهم)، فراجع.

(٢) سقطت من المخطوط وأثبتناها من المصدر.

(٣) الوجيزة: ص٣٤٦ رقم٢١٣٥.

(٤) ما بين المعقوفتين زيادة أثبتناها من المصدر سقطت من المخطوط.

الأزدي، هذا يكنى أبا محمد، قال محمد بن مسعود: سألتُ علي بن [الحسن][1] بن فضال عن أبي بصير هذا: هل كان هذا متهمًا بالغلو؟ فقال: أما بالغلو فلا، ولكن كان مخلطًا. وقال النجاشي: يحيى بن القاسم أبو بصير الأسدي، وقيل: أبو محمد، ثقة وجيه، روى عن أبي جعفر وأبي عبد الله (عليهما السلام)، وقيل: يحيى بن أبي القاسم، واسم أبي القاسم إسحاق، وروى عن أبي الحسن موسى (عليه السلام)، ومات أبو بصير سنة خمسين ومئة[2].

قال العلامة المجلسي في وجيزته: وابن القاسم أبو بصير الأسدي ثقة على الأظهر، وفيه كلام[3].

(١) في المخطوط: (الحسين). وصححناه على ما في المصدر.

(٢) خلاصة الأقوال: ص٤١٦ وص٤١٧. أقول: وإنك تلاحظ هنا صريح كلام العلامة أن يحيى بن القاسم الحذاء هو المكنى بأبي بصير، والظاهر أنه سهو منه، أو توهم باتحاد الرجلين، لأن يحيى بن القاسم - أو أبي القاسم - أبا بصير الأسدي مغاير ليحيي بن القاسم الحذاء - وان اتحد اسمهما - جزما، كما ذكرنا، والثاني واقفي، كما ذكر العلامة عن الشيخ، وقد بقي إلى زمن الرضا (عليه السلام)، وأبو بصير مات سنة مائة وخمسين، في حياة الكاظم (عليه السلام) قبل ظهور الوقف، وهو من أصحاب الاجماع. فتأمل!

(٣) الوجيزة: ص٣٤٠ رقم ٢٠٨٤. أقول: وقوله: (فيه كلام)، إن كان هو (الوقف) فهو خطأ كما عرفت، وإن كان غير ذلك، فإنا لم نجد فيه طعنا ولا غميزة، بل حتى ابن الغظائري لم يذكر فيه شيئا من ذلك، فلا تغفل!

قال شيخنا الماحوزي في البلغة: يحيى بن القاسم، موثق في المشهور، والأظهر أنه ثقة[1].

[الفُضَيل بن يَسار]

والخامس: الفُضيل بن يسار.

قال الحر العاملي في رجاله: الفُضيل بن يسار، أبو القاسم، بصري، ثقة، عين، جليل القدر، روى عن الباقر (عليه السلام) والصادق (عليه السلام)، قاله العلامة والنجاشي، ووثقه الشيخ أيضًا وتقدم، عده من أصحاب الإجماع، وروى الكشي له مدايح كثيرة[2].

قال المجلسي في الوجيزة: والفُضيل بن يسار النهدي، ثقة،

(١) بلغة المحدثين: ص٤٣١، وليس فيه: (في المشهور، والأظهر أنه ثقة). أقول: لعل العبارة موجودة في المخطوط التي يمتلكها المصنف (طاب ثراه)، وساقطة من النسخة الخطية التي اعتمد عليها محقق المطبوع، فإنه اعتمد على نسخة واحدة. وأما قوله: (موثق)، فإنه يعني أنه باصطلاحهم أنه ثقة غير إمامي، فهو كما عرفت من توهم اتحاد الرجلين واتهام الأسدي بالوقف، رغم أنه مات قبل الوقف كما ذكرنا، فتأمل!

(٢) وسائل الشيعة: ج٣٠ ص٤٤٨، وفيه زيادة وتفاوت يسير عما نقله المصنف، ونصه: (الفضل بن يسار، أبو القاسم: عربي، صميم، بصري، ثقة، عين، جليل القدر، روى عن الباقر والصادق (عليهما السلام)، قاله العلامة، والنجاشي، ووثقه الشيخ أيضًا، وتقدم عده من أصحاب الإجماع، وروى الكشي له مدائح كثيرة).

أجمعت عليه العصابة[1].

قال شيخنا في البلغة: [الفضيل][2] بن يسار النهدي، ثقة[3].

[محمد بن مسلم]

والسادس: محمد بن مسلم.

قال في البلغة: ومحمد بن مسلم الثقفي، وهو ممن أجمعت العصابة عليه[4].

قال العلامة في الخلاصة: محمد بن مسلم بن رياح أبو جعفر الأوقص الطحان مولى ثقيف الأعور، وجه من وجوه أصحابنا بالكوفة، ورع فقيه، صَاحَبَ أبا جعفر وأبا عبد الله (عليهما السلام) وروى عنهما، وكان من أوثق الناس. روى الكشي عن محمد بن

(١) الوجيزة: ص٢٧٩ رقم ١٤٢٤، وفيه: (فضيل بن اليسار).

(٢) في المخطوط: (يحيى). لعله سهو من الناسخ، والتصحيح منا.

(٣) بلغة المحدثين: ص٣٩٤.

(٤) بلغة المحدثين: ص٤١٥، وقد وثقه.

قولويه، عن سعد بن عبد الله بن أبي خلف، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن عبد الله بن محمد الحجال، عن العلا بن رزين، عن عبد الله بن أبي يعفور قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): إني ليس كل ساعة ألقاك، ولا يمكن القدوم عليك، ويجيء الرجل من أصحابنا فيسألني وليس عندي كل ما سألني عنه، فقال: (ما يمنعك من محمد بن مسلم، فإنه قد سمع من أبي، وكان عنده وجيهًا). وعن أبي جعفر بن قولويه، عن سعد بن عبد الله، عن علي بن سليمان بن داوود الرازي، عن علي بن أسباط، عن أبيه أسباط بن سالم، عن أبي الحسن موسى بن جعفر (عليهما السلام): أن محمد بن مسلم من حواري أبي جعفر محمد بن علي (عليهما السلام) وابنه جعفر بن محمد الصادق (عليهما السلام). قال الكشي: أنه ممن أجمعت العصابة على تصديقه، من أصحاب أبي جعفر وأبي عبد الله (عليهما السلام)، والانقياد له بالفقه.[1]

(١) خلاصة الأقوال: ص٢٥١، وليس فيه: (من وجوه).

[جميل بن دَرّاج]

السابع: جميل بن الدَّراج - بالدال غير المعجمة[1] والراء المشددة والجيم -، ودَرَّاج يكنى بـ(أبي الصبيح) ابن عبد الله، أبو علي النخعي.وقال ابن فضال: أبو محمد، شيخنا، ووجيه الطائفة، ثقة، روى عن أبي عبد الله وأبي الحسن (عليهما السلام).وأخوه نوح بن دراج، القاضي أيضًا، من أصحابنا وكان يُخفي أمره، ومات دراج في أيام الرضا (عليه السلام)، وكان أكبر من نوح، وأخذ عن زرارة، له

(١) في المخطوط: (الغير معجمة). وما أثبتناه هو الصواب، ولتعلم أنه قد اختلف علماء اللغة في جواز دخول (أل) على كلمة (غير)، بناءً على اختلافهم في جواز قطعها عن الإضافة، فمن منع قطعها عن الإضافة منع دخول (أل) عليها وهو قول جمهور علماء اللغة، ومن أجاز قطعها عن الإضافة لفظًا ومعنىً أجاز إدخال (أل) عليها، فالخلاف منحصر بين مذهبين: أما الأول فالمنع، وهو مذهب جمع من علماء اللغة، والنحو، والتفسير، وقد صرح به سيبويه، راجع الكتاب، ج٣، ص٤٧٣، وأما الثاني فالجواز، وهو ما صرَّح به الفخر الرازي في التفسير الكبير، ج٢٨، ص٢٢٢، وبمثله قال ابن عادل في أحد قوليه في اللباب، ج١، ص٢٢١، والمشهور بل الراجح – والله العالم – هو الأول، لعدة وجوه منها: عدم ورود ذلك في نص مسموع صحيح محتج به، وملازمتها للإضافة فلا تدخل عليها (أل)، وعلى أي حال فعلى كلا المذهبين من المنع والجواز تبقى العبارة المذكورة على خطئها، أما على الأول فواضح، وأما الثاني فإن (غير) فيها لم تقطع عن الإضافة حتى يجوز إدخال (أل) عليها، نعم، ذكر الدكتور عبد العظيم فتحي خليل في كتابه (أحكام غير) جواز دخول (أل) على (غير) في مثل هذه العبارة، ولا يعلم مأخذه ولا مستنده، وعلى العموم الكلام في هذه المسألة يطول، فاطلب الزيادة من محلها.

أصل[1].

قال الكشي: إنه ممن أجمعت العصابة على تصحيح ما يصح عنه فيما يقول والإقرار له بالفقه[2].

[عبد الله بن مُسْكان]

الثامن: عبد الله بن مُسْكان - بالميم المضمومة، والسين الساكنة المهملة، والنون بعد الألف -، أبو محمد، مولى عَنْزة، ثقة، عين، روى عن أبي الحسن (عليه السلام).

وقال [الكشي][3]: لم يسمع من الصادق (عليه السلام) إلا حديث (من أدرك مشعر فقد أدرك الحج). قال: وكان من أروى أصحاب أبي عبد الله (عليه السلام). وزعم أبو النصر محمد بن

(١) نقله عنه النجاشي في رجاله: ص١٢٦ رقم ٣٢٨.

(٢) اختيار معرفة الرجال: ج٢ ص٦٧٣ رقم ٧٠٥.

(٣) في المخطوط: (النجاشي). والتصحيح منا. أقول: قد وقع المصنف في خطأ نسبة القول للنجاشي تبعًا للعلامة في خلاصته على ما يبدو.

مسعود أن ابن مُسكان كان لا يدخل على أبي عبد الله (عليه السلام) شفقة أن لا يوفيه حق إجلاله، وكان يسمع من أصحابه، ويأبى أن يدخل عليه إجلالاً وإعظامًا[1].

قال صاحب القاموس في مادة (مسك): ومُسكان بالضم شيخ للشيعة اسمه عبد الله[2]. انتهى.

وهو سهو صريح، فإن الذي من رجالنا وثقات أصحابنا هو: عبد الله بن مسكان لا عبد الله الملقب بـ(مُسكان) كما ذكره، وعذره ظاهر؛ لعدم أنسه برجالنا، فكان الأولى له الإغماض عن ذلك، فمن تكلَّف علمَ من فوقه ابتلى بجهلِ من تحته، ثم تعبيره بأنه شيخ للشيعة غير مُستحسن؛ لأن هذا اللفظ إنما يطلق على آحاد الفقهاء.

[عبد الله بن بكير]

التاسع : عبد الله بن بكير.

(١) اختيار معرفة الرجال: ص٦٨٠ رقم ٧١٦، وفيه: (أبو النضر) بالضاد المعجمة.

(٢) القاموس المحيط: ج٣ ص٣١٩.

قال الشيخ الطوسي (رضي الله عنه): إنه فطحي المذهب، إلا أنه ثقة[1].

وقال الكشي نقلا عن محمد بن مسعود: إن عبد الله بن بكير وجماعة من الفطحية هم فقهاء أصحابنا، وذكر جماعة منهم: عمار الساباطي، وعلي بن أسباط، وبنو الحسن بن علي بن فضال، وأخواه[2].

وقال في موضع آخر: عبد الله بن بكير ممن أجمعت العصابة على تصحيح ما يصح عنه، وأقروا له بالفضل، فأنا أعتمد على روايته وإن كان مذهبه فاسدًا[3]. انتهى.

---

(١) الفهرست: ص١٧٣ رقم ٤٦١.

(٢) اختيار معرفة الرجال: ج٢ ص٦٣٥ رقم ٦٣٩، ونصه: (قال محمد بن مسعود: عبد الله بن بكير وجماعة من الفطحية هم فقهاء أصحابنا، منهم: ابن بكير، وابن فضال يعني الحسن بن علي، وعمار الساباطي، وعلي بن أسباط، وبنو الحسن بن علي بن فضال: علي وأخواه، ويونس بن يعقوب ومعاوية بن حكيم، وعد عدة من أجلة العلماء). أقول: قوله: (علي وأخواه)، وهما أحمد ومحمد ابنا الحسن بن علي بن فضال.

(٣) في المخطوط: (فاسد). والتصحيح منا. راجع اختيار معرفة الرجال: ج٢ ص٦٧٣ رقم ٧٠٥. وليس فيه: (فأنا أعتمد على روايته وإن كان مذهبه فاسدا)، وعلى ما يبدو أن المصنف نقل العبارة من كلام العلامة في خلاصته، وتوهم أنها من كلام الشيخ أبي عمرو الكشي، والحق أنها من كلام العلامة. راجع خلاصة الأقوال: ص١٩٥.

قال المجلسي (رضي الله عنه) في وجيزته: وابن بكير، ق[1]، وفيه أجمعت العصابة[2].

ووثقه ابن شهر آشوب[3].

وقال أبو غالب في رسالته: كان عبد الله بن بكير فقيها كثير الحديث[4].

[حماد بن عيسى]

والعاشر: حماد بن عيسى.

قال العلامة في الخلاصة: حماد بن عيسى، أبو محمد الجهني، مولى، وقيل: عربي، أصله الكوفة[5] وسكن البصرة، كان متحرزًا في

(١) هكذا في الوجيزة: ص ٢٤٠، وهو رمز يعني: (ثقة غير إمامي)، كما صرح المجلسي في مقدمة الوجيزة: ص١٤٠.

(٢) الوجيزة: ص٢٤٠، رقم ١٠٤٧.

(٣) المناقب: ج٣ ص٤٠٠.

(٤) رسالة أبي غالب الزراري: ص٦.

(٥) في المخطوط: (الكوفي). وصححناه على ما في المصدر.

الحديث، روى عن أبي عبد الله (عليه السلام) - عشرين حديثًا - وأبي الحسن الرضا (عليه السلام)، ومات في حياة أبي جعفر الثاني (عليه السلام) ولم يحفظ عنه رواية، ولا عن أبي جعفر (عليه السلام)، وكان ثقة في حديثه، صدوقًا. قال: سمعت من أبي عبد الله (عليه السلام) سبعين حديثًا، فلم أزل أدخل الشك على نفسي حى اقتصرت على هذا العشرين. دعا له أبو عبد الله (عليه السلام) بأن يحج خمسين حجة، فحجها وغرق بعد ذلك، وتوفي سنة [تسع][1] ومِائتين، وقيل: ثمان ومِائتين. وكان من جهينه. إلى أن قال: قال الكشي أجمعت العصابة على تصحيح ما يصح عنه وأقروا له بالفقه في آخرين[2]. انتهى.

(١) في المخطوط: (سبع). وصححناه على ما في المصدر.

(٢) خلاصة الأقوال: ص١٢٤، وفيه: (روى عن أبي عبد الله (عليه السلام) عشرين حديثا، وعن أبي الحسن والرضا (عليهما السلام)، ومات في حياة أبي جعفر الثاني (عليه السلام)، ولم يحفظ عنه رواية عن الرضا (عليه السلام)، ولا عن أبي جعفر (عليه السلام)).

وفي الوجيزة: حماد بن عيسى، ثقة، أجمعت له العصابة وغيرهم[1].

ووثقه الشيخ أيضًا[2]، وكذلك النجاشي[3].

[حماد بن عثمان]

الحادي عشر: حماد بن عثمان، ثقة، جليل القدر، من أصحاب الرضا (عليه السلام)، ومن أصحاب الكاظم (عليه السلام) - قاله العلامة[4] والشيخ[5] -، وأجمعت العصابة على تصحيح ما يصح عنه.

(١) الوجيزة: ص٢٠١ رقم ٦٢١.

(٢) الفهرست: ص١١٥ رقم ٢٤١، ورجال الطوسي: ص٣٣٤ رقم ٤٩٧٠.

(٣) رجال النجاشي: ص١٤٢ رقم ٣٧٠.

(٤) خلاصة الأقوال: ص١٢٥.

(٥) الفهرست: ص١١٥ رقم ٢٤٠، وعده من أصحاب الصادق (عليه السلام) في رجاله: ص١٨٦ رقم ٢٢٨١، ومن أصحاب الكاظم (عليه السلام) في: ص٣٣٤ رقم ٤٩٧١، ومن أصحاب الرضا (عليه السلام) في: ص٣٥٤ رقم ٥٢٤٠.

وفي الوجيزة: حماد بن عثمان النَّاب، ثقة، أجمعت له العصابة وغيرهم[1].

[أبان بن عثمان]

الثاني عشر: أبان بن عثمان.

وفي الخلاصة: أبان بن عثمان الأحمر، قال الكشي: [قال محمد بن مسعود:][2] حدثني ابن الحسن بن الفضّال قال: كان أبان من الناووسية[3]، وكان مولى بجيلة، وكان سكن الكوفة. ثم قال أبو عمرو الكشي: إن العصابة أجمعت على تصحيح ما يصح عن أبان بن عثمان، والإقرار له بالفقه، فالأقرب عندي قبول روايته، وإن كان فاسد المذهب؛ للإجماع المذكور[4].

(١) الوجيزة: ص٢٠١ رقم ٦٢٠، وليس فيه: (وغيرهم).

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من المخطوط، وأثبتناه من المصدر.

(٣) الناووسية: هم الذين قالوا بأن الإمام جعفر الصادق (عليه السلام) حي لم يمت، ولا يموت حتى يظهر ويلي أمور الناس، وأنه هو المهدي المنتظر.

(٤) الخلاصة: ص٧٤، بتفاوت يسير.

قال المحدث البارع الحر العاملي: أبان بن عثمان الأحمر البجلي، أجمعوا على تصحيح ما يصح عنه وتصديقه، وقال الشيخ: له كتاب، وله أصل، يرويهما أحمد بن محمد بن أبي نصر وجماعة، وقال النجاشي: له كتاب كبير حسن. إلى أن قال: ونقل الكشي عن علي بن الحسن: أنه كان ناووسيًا، وردَّه صاحب المنتقى بأن[1] ابن فضال لا يقبل[2] طعنه في أبان، وإن قبول قول أبان أولى بالإجماع المذكور ويعد حديثه صحيحا[3]. انتهى.

[يونس بن عبد الرحمن]

الثالث عشر: يونس بن عبد الرحمن، أبو محمد، كان وجيهًا في أصحابنا، متقدمًا، عظيم المنزلة، روى عن أبي الحسن

(١) في المخطوط: (أن). دون الباء، وأثبتنا الباء من المصدر.

(٢) في المخطوط: (لا يقل). والصحيح المثبت.

(٣) وسائل الشيعة: ج٣٠ ص٢٩٢.

[و][1]الرضا (عليها السلام)، وكان الرضا (عليه السلام) يشير إليه في العلم و الفتيا، قاله النجاشي[2] والعلامة[3]، ووثقه الشيخ في مواضع[4]، وتقدم عده من أصحاب الإجماع، وتقدم له مدائح أخر.

روى الكشي بإسناده عن الفضل بن شاذان قال: حَجَّ يونس بن عبد الرحمن أربعًا وخمسين حجة، واعتمر أربعًا وخمسين مرة. إلى أن قال: ويقال انتهى علم الأئمة إلى أربعة منهم: يونس بن عبدالرحمن[5].

[صفوان بن يحيى]

الرابع عشر: صفوان بن يحيى.

(١) ما بين المعقوفتين غير موجود في المخطوط، وأثبتناه من المصدر.

(٢) رجال النجاشي: ص٤٤٦ رقم ١٢٠٨.

(٣) خلاصة الأقوال: ص٢٩٦.

(٤) عده من أصحاب الكاظم (عليه السلام) في رجال الطوسي: ص٣٤٦ رقم ٥١٦٧، وفيه: (ضعفه القميون، وهو ثقة)، وعده من أصحاب الرضا (عليه السلام) في رجال الطوسي: ص٣٦٨ رقم ٥٤٧٨، وفيه: (طعن عليه القميون، وهو عندي ثقة).

(٥) اختيار معرفة الرجال: ج٢ ص٧٨٠ رقم ٩١٧، وفيه: (وجدت بخط محمد بن شاذان بن نعيم في كتابه، سمعت أبا محمد القماص الحسن بن علوية الثقة، يقول: سمعت الفضل بن شاذان).

وفي الخلاصة: صفوان بن يحيى بن محمد [البَجَلِيّ][1]، مولى بجيلة، بياع السابُرِي، كوفي[2].

قال الشيخ الطوسي: إنه أوثق أهل زمانه عند أصحاب الحديث وغيرهم، وكان يصلي كل يوم خمسين ومَائَة، ويصوم في السنة ثلاثة أشهر، ويخرج زكاة ماله كل سنة ثلاث مرات، وذلك أنه اشترك هو وعبد الله بن جندب وعلي بن النعمان في بيت الله الحرام، وتعاقدوا جميعًا: من مات منهم يصلي من بقي صلاته ويصوم عنه ويزكي عنه ما دام حيا، فمات صاحباه وبقي صفوان بعدهما، وكان يفي[3] لهما بذلك، فيصلي عنهما، ويحج عنهما، ويصوم عنهما، وكل شيء من البر والصلاح يفعله لنفسه كذلك يفعله عن صاحبيه، وكان وكيل الرضا (عليه السلام)[4].

(١) في المخطوط: (العجلي). وصححناه على ما في المصدر، والنجاشي: ص١٩٧ رقم ٥٢٤.

(٢) خلاصة الأقوال: ص١٧٠.

(٣) في المخطوط: (بقي). والتصحيح منا.

(٤) الفهرست: ص١٤٥ رقم ٣٥٦.

وقال أبو عمرو الكشي: أجمع أصحابنا على تصحيح ما يصح عن صفوان بن يحيى بياع السابري، والإقرار له بالفقه في آخرين[1].

[محمد بن أبي عُمَير]

الخامس عشر: محمد بن أبي عمير، واسم أبي عمير: زياد بن عيسى.

ويكنى [محمدُ أبا أحمد][2]، مولى الأزدي، بغدادي الأصل والمقام، لقى أبا الحسن موسى (عليه السلام)، وسمع منه أحاديث، وروى عن الرضا (عليه السلام)، كان جليل القدر، عظيم المنزلة عندنا وعند المخالفين، قاله العلامة في الخلاصة[3].

(١) اختيار معرفة الرجال: ج٢ ص٨٣٠ رقم ١٠٥٠.

(٢) بدل المعقوفتين في المخطوط: (أبا محمد)، وهو خطأ، وأثبتنا الصواب من المصدر، وعلى ما في النجاشي: ص٣٢٦ رقم ٨٨٧، والفهرست: ص٢١٨ رقم٦١٧.

(٣) خلاصة الأقوال: ص٢٣٩.

قال الكشي: أنه ممن أجمع أصحابنا على تصحيح ما يصح عنه وأقروا له بالفقه والعلم[1].

وقال الشيخ الطوسي: إنه كان أوثق الناس عند الخاصة والعامة. إلى أن قال (قدس سره): إنه أورعهم وأعبدهم، أدرك من الأئمة ثلاثة، أبا إبراهيم موسى بن جعفر (عليهما السلام)، ولم يرو عنه، وروى عن أبي الحسن الرضا (عليه السلام)، مات رحمه الله سنة سبع عشرة ومائتين[2].

قال في الوجيزة: وابن أبي عمير الأزْدِي، ثقة، أجمعت العصابة عليه، وتعد مراسيله مسانيد[3].

(١) اختيار معرفة الرجال: ج٢ ص٨٣٠ رقم ١٠٥٠.

(٢) الفهرست: ص٢١٨ رقم ٦١٧، وفيه: (وأدرك من الأئمة عليهم السلام ثلاثة: أبا إبراهيم موسى (عليه السلام)، ولم يرو عنه، وأدرك الرضا (عليه السلام) [في نسخة: وروى عنه]، والجواد (عليه السلام)). أقول: ونسخ الفهرست مختلفة، فبعضها ليس فيه: (والجواد)، كما نقله العلامة، أما ذكره في الفهرست من أنه لم يرو عن أبي إبراهيم (عليه السلام) يعارضه تصريح النجاشي في رجاله: ص٣٢٦ رقم ٨٨٧، بأنه لقي الكاظم (عليه السلام)، وسمع منه أحاديث كتّاه في بعضها، فقال: يا أبا أحمد. ويؤيد قول النجاشي بوجود رواية عنه عن الكاظم (عليه السلام). راجع الفقيه:ج٢ ص٢٦٩ ح٢٤٠٦.

(٣) الوجيزة: ص٢٨٩ رقم ١٥٣٨.

[عبد الله بن المغيرة]

السادس عشر: عبد الله بن المغيرة – بضم الميم، وكسر العين المعجمة قبل الياء المنقطة تحتها نقطتين -، أبو محمد البَجَلِي، مولى جندب بن عبد الله بن سفيان، كوفي، ثقة، لا يُعدل به أحد من جلالته ودينه وورعه، روى عن أبتي الحسن موسى الكاظم (عليه السلام).

وقال الكشي: رُوي أنه كان واقفيًا، ثم رجع[1].

ثم قال: أنه ممن أجمعت العصابة على تصحيح ما يصح عنه والإقرار له بالفقه[2].

(١) اختيار معرفة الرجال: ج٢ ص٨٥٧ رقم ١١١٠، وفيه: (وجدت بخط أبي عبد الله محمد بن شاذان، قال العبيدي محمد بن عيسى: حدثني الحسن بن علي بن فضال، قال: قال عبد الله بن المغيرة: كنت واقفًا فحججت على تلك الحالة، فلما صرت بمكة خلج في صدري شيء، فتعلقت بالملتزم، ثم قلت: اللهم قد علمت طلبتي وإرادتي فأرشدني إلى خير الأديان. فوقع في نفسي أن آتي الرضا (عليه السلام)، فأتيت المدينة فوقفت ببابه، فقلت للغلام: قل لمولاك رجل من أهل العراق بالباب، فسمعت نداءه: ادخل يا عبد الله بن المغيرة. فدخلت، فلما نظر إلي قال: قد أجاب الله دعوتك وهداك لدينك، فقلت: أشهد أنك حجة الله وأمينه على خلقه).

(٢) اختيار معرفة الرجال: ج٢ ص٨٣٠ رقم ١٠٥٠.

قال المحدث العاملي (رحمه الله): روي أنه كان واقفًا فرجع، وقطع بإمامة الرضا (عليه السلام)[1].

قال مولانا الشيخ سليمان الماحوزي في رجاله: وابن المغيرة البجلي ممدوح[2].

[الحسن بن محبوب]

السابع عشر: حسن بن محبوب.

قال العلامة: الحسن بن محبوب السّراد، ويقال: الزّراد، يُكنى أبا علي، كوفي، ثقة، عين، روى عن الرضا (عليه السلام)، وكان جليل القدر، يُعد في الأركان الأربعة في عصره. قال الكشي: أجمع أصحابنا على تصحيح ما يصح عن هؤلاء وتصديقهم وأقروا لهم بالفقه

(١) وسائل الشيعة: ج٣٠ ص٤١٤.

(٢) بلغة المحدثين: ص٣٧٦، وفيه أنه ثقة لا ممدوح فقط، ونصه: (وابن المغيرة البجلي، وابن ميمون القداح، وابن الوضاح، وابن الوليد النخعي السمان: ثقات). وفي حواشي مصنف البلغة: (وابن المغيرة ممن أجمعت العصابة على تصحيح ما يصح عنه، ولم يثبت فسق وقفه).

والعلم. إلى أن قال[1]: ومات الحسن بن محبوب في آخر سنة أربع وعشرين ومِائَتين، وكان في أبناء خمس وسبعين سنة[2].

[أحمد بن محمد بن أبي نصر]

الثامن عشر: أحمد بن محمد بن أبي نصر.

قال العلامة في الخلاصة: واسم أبي نصر زيد، مولى السَّكُون[3]، أبو جعفر. وقيل: أبو علي، المعروف بالبَزَنْطِي، كوفي، لقي الرضا (عليه السلام)، وكان عظيم المنزلة عنده، وهو ثقة، جليل القدر، وكان له اختصاص بأبي الحسن الرضا (عليه السلام)، وأبي جعفر (عليه السلام). أجمع أصحابنا على تصحيح ما يصح عنه وأقروا له بالفقه، مات رحمه الله سنة إحدى وعشرين ومِائَتين، بعد وفاة الحسن بن علي بن فضال بثمانية أشهر[4].

(١) أي العلامة.

(٢) خلاصة الأقوال: ص٩٧.

(٣) في المخطوط: (مولى السكوني). وصححناه على ما في المصدر، ورجال النجاشي: ص٧٥ رقم ١٨٠.

(٤) خلاصة الأقوال: ص٦١.

درة

درة:

[في خلاصة ما قاله الكشي عن أصحاب الإجماع]

فجعلهم الكشي في ثلاث طبقات، وجعل الطبقة الأولى مشتركة بين[1] الباقر (عليه السلام) والصادق (عليه السلام)، والثانية مختصة بالصادق (عليه السلام)، والثالثة مشتركة بين الكاظم (عليه السلام) والرضا (عليه السلام)، ثم قال تسمية الفقهاء من أصحاب أبي جعفر وأبي عبدالله (عليهما السلام): أجمعت العصابة على تصديق هؤلاء الأولين من أصحاب أبي جعفر (عليه السلام) وأبي عبدالله (عليه السلام)، وأقروا لهم بالفقه، فقالوا: أفقه الأوليين ستة: زرارة، ومعروف بن خربوذ، و[بريد][2] بن معاوية العجلي، وأبو

(١) في المخطوط: (من). والمثبت منا أنسب.

(٢) في المخطوط: (يزيد). صححناه على ما في المصدر، وغيره.

بصير الأسدي، والفضيل بن يسار، ومحمد بن مسلم الطائفي[1].

(١) اختيار معرفة الرجال: ج٢ ص٥٠٧ رقم ٤٣١، ونصه: (قال الكشي: أجمعت العصابة على تصديق هؤلاء الأولين من أصحاب أبي جعفر (عليه السلام) وأبي عبد الله (عليه السلام) وانقادوا لهم بالفقه، فقالوا: أفقه الأولين ستة: زرارة، ومعروف بن خربوذ، وبريد، وأبو بصير الأسدي، والفضيل بن يسار، ومحمد بن مسلم الطائفي، قالوا: وأفقه الستة زرارة، وقال بعضهم مكان أبي بصير الأسدي أبو بصير المرادي، وهو ليث بن البختري).

درة فاخرة

درة فاخرة: [في اشتراك كنية أبي بصير][1]

قد تكرر الطعن في روايات أبي بصير في بعض كتب المتأخرين؛ باشتراكه بين الثقة والضعيف، وهو على إطلاقه غير مستقيم، فإن القرائن على تعيينه غالبًا موجودة.

وبيان ذلك: أن المكنى بأبي بصير من رواة حديثنا أربعة لا غير[2]: أبو بصير ليث بن البختري المرادي، وأبو بصير عبد الله بن محمد [الأسدي][3]، وأبو بصير يحيى بن القاسم[4]، وأبو بصير يوسف [بن][5] الحارث.

---

(١) نص هذه الدرة حرفيا هو نص الفائدة (٧٣) من الفوائد الطوسية: ص٣١٣، وأشار المصنف للعاملي في آخر هذه الدرة.

(٢) بل ادعي خمسة، بإضافة: حماد بن عبد الله بن أسيد الهروي. واختلفوا في ثبوت نسبة الكنية لهم جميعًا، فقال بعض علمائنا: الحق أنها مشتركة بين اثنين هما ليث ويحيى، وزاد بعضهم ثالثًا، ولم يثبتوا صحة نسبة الكنية لمن عداهم. وللاطلاع أكثر على ما حققوه حول ذلك راجع مثلا: سماء المقال: ج١ ص٣٠٢، وقاموس الرجال: ج١١ ص١٥١، وغيرها.

(٣) في المخطوط: (الأشعري). وصححناه على ما في رجال النجاشي: ص٢٢٦ رقم ٥٩٥. والتحقيق: أنه لم تثبت تكنيته بأبي بصير، بل ذكر النجاشي أن كنيته: (أبو محمد)، والبحث طويل لا يسمح به المقام.

(٤) وقالوا: يحيى بن أبي القاسم، واسم أبي القاسم إسحاق.

(٥) ما بين المعقوفتين منا، ولعله سقط سهوًا من قلم الناسخ.

[أبو بصير ليث بن البَخْتَرِي المرادي]

والأول: ثقة أجمعوا على تصديقه والإقرار له بالفقه، وروى عن الباقر والصادق والكاظم (عليهم السلام)، يروي عنه عبد الله بن مُسكان، وعاصم بن حميد، وأبو أيوب و أبو جميلة المفضّل بن صالح، وهشام بن سالم، وغيرهم.

[عبد الله بن محمد الأسدي]

والثاني: ممدوح؛ حيث أجمعوا على تصديقه والإقرار له بالفقه[1]، بل هذا الإجماع دال على التوثيق، بل أقوى منه؛ إذ لم يجمعوا على تصديق كل الثقات، ولم يقرّوا لهم بالفقه، وأقل ما يستفاد من ذلك مدحه، بل روى الكشي ما يدل على توثيقه منهم (عليهم

(١) عد الكشي أبا بصير الأسدي من أصحاب الاجماع في تسمية الفقهاء من أصحاب أبي جعفر وأبي عبد الله (عليهما السلام)، كما عرفت، وعبد الله بن محمد الأسدي، وإن كان يكنى أبا بصير، إلا أن المعروف بأبي بصير الأسدي هو يحيى بن القاسم أو أبي القاسم، على ما صرح به الشيخ، ولم نجد أحدًا ذكر أن المراد به عبد الله، والله العالم.

السلام) والأمر بالرجوع إليه[1]، وقد روى عن الباقر (عليه السلام) والصادق (عليه السلام)، روى عنه ابن وضاح وغيره.

[أبو بصير يحيى بن أبي القاسم]

والثالث: ثقة، وجيه، روى عن الباقر والصادق والكاظم (عليهم السلام)، وذكر الشيخ أنه واقفي[2]، وفيه نظر؛ لأنهم ذكروا أنه مات في حياة الكاظم (عليه السلام)، فكيف يكون واقفيًا؟! والنجاشي

(١) جاء فيما أورده الكشي عن أبي بصير ليث بن البختري، ففي اختيار معرفة الرجال: ج١ ص٤٠٠ رقم ٢٩١، ما نصه: (حمدويه، قال: حدثنا يعقوب بن يزيد، عن ابن أبي عمير، عن شعيب العقرقوفي، قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): ربما احتجنا أن نسأل عن الشيء فمن نسأله؟ قال: عليك بالأسدي. يعني أبا بصير)، قال الميرداماد في الحاشية: (قوله: (يعني أبا بصير) كلام شعيب العقرقوفي، وهو ابن أخت أبي بصير الأسدي، يحيى بن أبي القاسم المكفوف، ثقة عين ممدوح جليل المنزلة).

أقول: المراد بأبي بصير في هذه الرواية هو يحيى بن القاسم، فإنه المعروف بأبي بصير الأسدي على ما عرفت، فالمتحصل: أن عبد الله بن محمد الأسدي لم تثبت وثاقته. ويؤيده أن العلامة لم يذكره لا في القسم الأول ولا في القسم الثاني، حيث لم يرد فيه مدح ولا قدح. وقال ابن داود في رجاله: ص١٢٢ رقم ٨٩٧، عنه: (مهمل).

(٢) إنما قال الشيخ ذلك في يحيى بن القاسم الحذاء، وهو غير يحيى بن أبي القاسم الأسدي، كما عرفت، فلا تغفل، وراجع رجال الطوسي: ص٣٤٦، رقم ٥١٧٢ ورقم ٥١٧٤.

وثقه وأثنى عليه، ولم يذكر[1] الوقف[2]، وقول النجاشي أوثق وأثبت من قول جميع علماء الرجال. روى عنه علي بن أبي حمزة، وشعيب العقرقوفي[3]، وغيرهما.

ولعل سبب ظن الوقف رواية علي بن أبي حمزة عنه عن أبي عبد الله (عليه السلام) ما يشعر بالوقف[4]، وتوهّم الواقفية أنه دليل لهم، وله وجه آخر كما ذكره الشيخ في كتاب الغيبة[5]، وكما لا تدل[6] تلك الرواية علـــى صحة الوقف، لا تدل على كون أبـي بصير واقفيًا،

(١) في المخطوط: (يذكروا).

(٢) رجال النجاشي: ص٤٤١ رقم ١١٨٧.

(٣) في المخطوط: (العقرقوبي)، وصححناه على ما في رجال النجاشي: ص١٩٥ رقم ٥٢٠.

(٤) الغيبة للطوسي: ص٦٠ ح٥٧، ونصه: (قال: وروى سليمان بن داود، عن علي بن أبي حمزة، عن أبي بصير قال: سمعت أبا جعفر (عليه السلام) يقول: في صاحب هذا الأمر أربع سنن من أربعة أنبياء سنة من موسى، وسنة من عيسى، وسنة من يوسف، وسنة من محمد (صلى الله عليه وآله وسلم)، أما [من] موسى فخائف يترقب، وأما [من] يوسف فالسجن، وأما عيسى فيقال: مات ولم يمت، وأما [من] محمد (صلى الله عليه وآله) فالسيف).

(٥) قال الشيخ في الغيبة: ص٦٠ في ذيل الحديث المذكور في التعليقة السابقة: (فما تضمن هذا الخبر من الخصال كلها حاصلة في صاحبنا. فإن قيل: صاحبكم لم يسجن في الحبس، قلنا: لم يسجن في الحبس وهو في معنى المسجون؛ لأنه بحيث لا يوصل إليه، ولا يعرف شخصه على التعيين فكأنه مسجون).

(٦) في المخطوط: (يدل).

فالظاهر أن الحكم بكونه واقفيًا صدر عن اشتباه[1].

[يوسف بن الحارث]

الرابع: بتري[2]، لم يوثقوه، وذكره الشيخ في أصحاب الباقر (عليه السلام)[3]، وهو أيضا اشتباه منه على ما يظهر لي من تتبع الأسانيد وكتب الحديث والرجال؛ وذلك أنهم استثنوه من رجال نوادر الحكمة لمحمد بن أحمد بن يحيى[4]، وقد روى الشيخ في التهذيب وغيره من علمائنا روايات كثيرة عن محمد بن أحمد بن يحيى عن أبي بصير يوسف بن الحارث[5]، وهو يروي فيها عن أصحاب الرضا (عليه

(١) وقد ذكرنا وجه الاشتباه في تعليقاتنا السابقة على نقله تنظّر أحد أعمامه في معنى الإجماع على التصحيح، فراجع.

(٢) البترية: هم أصحاب كثير النَّوا، والحسن بن صالح بن حي، وسالم بن أبي حفصة، والحكم بن عيينة، وسلمة بن كهيل، وأبو المقدام ثابت الحداد، وهم الذين دعوا إلى ولاية علي (عليه السلام)، ثم خلطوها بولاية أبي بكر وعمر، ويثبتون لهما إمامتهما، وينتقصون عثمان وطلحة والزبير. راجع اختيار معرفة الرجال: ج٢ ص٤٩٩. وقيل: هم فرقة من فرق الزيدية.

(٣) رجال الطوسي: ص١٥٠ رقم ١٦٦٥.

(٤) رجال النجاشي: ص٣٤٨ رقم ٩٣٩.

(٥) مثلا: التهذيب: ج٢ ص٣١٣ ح١٢٧٣، ج٣ ص١٦٠ ح٣٤٤، ج١٠ ص٢٧٥ ح١٠٧٤، وغيرها.

السلام)، وهذا ينافي كونه من أصحاب الباقر (عليه السلام)، والذي يظهر أن الشيخ وجد له روايات عن أبي جعفر (عليه السلام)[1] فظن أن المراد الباقر (عليه السلام)، كما هو المتبادر منه عند الإطلاق، ومعرفة الطبقات تدل على أن المراد به الجواد (عليه السلام)[2]، ولعل الاشتباه وقع لعلماء الرجال المتقدمين على الشيخ، كابن عقدة وابن بابويه وأيوب بن نوح والبرقي وغيرهم، ومَن أكثر الممارسة في أسانيد الأحاديث لا يشك فيما قلناه.

[الخلاصة]

وإذا عرفت هذا ظهر لك أن الرابع بعيد عن الاشتباه بغيره؛

(١) مثلا: التهذيب: ج٧ ص٢٥١ ح١٠٨٤، وغيرها.

(٢) في الرواية المشار لها في التعليقة السابقة، جاء السند هكذا: (روى محمد بن أحمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن الحسن بن محبوب عن أبان عن أبي مريم عن أبي جعفر (عليه السلام))، أقول: لأن محمد بن أحمد هو ابن عيسى الأشعري القمي الذي التقى بالرضا والجواد والهادي (عليهم السلام)، والحسن بن محبوب الذي يروي عن الرضا (عليه السلام)، لكن أبو مريم يروي عن أبي جعفر الباقر (عليه السلام) وأبي عبد الله الصادق (عليه السلام)، فالقول بأن (أبو جعفر) هو الثاني فيه نظر، لكن القول بأن يوسف بن الحارث من أصحاب أبي جعفر الثاني، فنعم؛ لما لا يخفى مما ذكرنا، فتأمل!

لبعد طبقة مشاركته في الكنية عن طبقته، والثلاثة ليس فيهم ضعف أصلا، بل الأول: ثقة صحيح المذهب، والثاني: صحيح المذهب أيضًا، وهو إما ممدوح أو ثقة، والثالث: ثقة أو صحيح المذهب كما مر[1]. فلا يُجْزِ تضعيف الرواية بذلك، على أنه كثيرًا ما يتعين أحدهم باعتبار من يروي عنه ممن ذكرنا أو غير ذلك من القرائن الواضحة.

وعلى تقدير الاشتباه، فهو منحصر في الثلاثة، وكلهم معتمدون لعدم ثبوت ضعف أحد منهم والفرق بينهم دليل، والواقفي إذا كان ثقة لا يحسن إطلاق القول بأنه ضعيف، فإن المعتبر في باب النقل كون الراوي ثقة يؤمن منه الكذب عادة، وإن كان فاسد الاعتقاد أو فاسقًا بجوارحه، كما نص عليه الشيخ[2]

(١) بل ثقة وصحيح المذهب، كما مر منا بيانه في التعليقات السابقة.

(٢) عدة الأصول: ج١ ص١٥٠، ونص كلامه: (وإذا كان الراوي من فرق الشيعة مثل: الفطحية، والواقفة، والناووسية، وغيرهم، نظر فيما يرويه: فإن كان هناك قرينة تعضده أو خبر آخر من جهة الموثوقين بهم، وجب العمل به. وإن كان هناك خبر آخر يخالفه من طريق الموثوقين، وجب اطراح ما اختصوا بروايته والعمل بما رواه الثقة. وإن كان ما رووه ليس هناك ما يخالفه ولا يعرف من الطائفة العمل بخلافه، وجب أيضًا العمل به إذا كان متحرجًا في روايته موثوقا في أمانته، وإن كان مخطئا في أصل الاعتقاد).

وغيره[1]، ودَلَّت عليه النصوص المتواترة، وقد روى الشيخ وغيره أنهم (عليهم السلام) سُئِلوا عن كتب بني فضَّال، فقالوا: (خذوا بما رووا وذروا ما رأوا)[2]، ومثله كثير[3]، قاله الحر العاملي (قدس سره)[4].

(١) كالعلامة الحلي في الخلاصة: ص٧٤، قال في أبان بن عثمان الأحمر: (والأقرب عندي قبول روايته، وإن كان فاسد المذهب للإجماع المذكور)، وفي: ص٤٣٧، قال في شرح حال طرق الفقيه: (وعن زرعة، وإن كان زرعة فاسد المذهب إلا أنه ثقة)، وغيرها.

(٢) الغيبة للطوسي: ص٣٨٩ رقم ٣٥٥، ونصه: (وقال أبو الحسين بن تمام: حدثني عبد الله الكوفي خادم الشيخ الحسين بن روح (رضي الله عنه)، قال: سُئل الشيخ - يعني أبا القاسم (رضي الله عنه) - عن كتب ابن أبي العزاقر بعدما ذُمَّ وخرجت فيه اللعنة، فقيل له: فكيف نعمل بكتبه وبيوتنا منها ملاء؟ فقال: أقول فيها ما قاله أبو محمد الحسن بن علي (صلوات الله عليهما) وقد سئل عن كتب بني فضال، فقالوا: كيف نعمل بكتبهم وبيوتنا منها ملاء؟ فقال (صلوات الله عليه): (خذوا بما رووا وذروا ما رأوا)).

(٣) راجع في ذلك وسائل الشيعة: ج٢٧ ص٧٧ باب وجوب العمل بأحاديث النبي (صلى الله عليه وآله) والأئمة (عليهم السلام) المنقولة في الكتب المعتمدة وروايتها وصحتها وثبوتها.

(٤) وسائل الشيعة: ج٣٠ ص٢٤٣ وص٢٤٤، قال مثله، ونصه: (كون الراوي ثقة يؤمن منه الكذب عادة، وذلك قرينة واضحة على صحة الحديث بمعنى ثبوته، وكثيرًا ما يحصل العلم بذلك حتى لا يبقى شك أصلا وإن كان ثقة فاسد المذهب، كما صرح به الشيخ وغيره، خصوصًا إذا انضم إلى ذلك جلالته في العلم والفضل والصلاح، وقد صرح بذلك صاحب المدارك، كما يأتي نقله، وهذا أمر وجداني يساعده الأحاديث المتواترة في الأمر بالعمل بخبر الثقة، والنهي عن العمل بالظن، ومعلوم أن النسبة - بين الثقة والعدل - العموم والخصوص من وجه، كما ذكره الشهيد الثاني في بعض مؤلفاته في بحث استبراء الجارية، والأحاديث المشار إليها عامة مطلقة فيما يرويه الثقة ويحكم بصحته، سواء رواه مرسلاً، أم مسندًا: عن ثقة أو ضعيف، أو مجهول).

درة فاخرة

درة فاخرة[: في خبر الثقة]

فالمتعارف بين قدمائنا جواز الاعتماد على خبر الثقة، ومن المعلوم أن النسبة بين الثقة في الأخبار، وبين ظني العدالة الذي اعتبره العلامة[1] ومن وافقه من أصحابنا، عمومًا من وجه، صَرَّحَ بذلك الشهيد الثاني في بعض تصانيفه في أحوال الاعتماد على أخبار البائع الثقة في استبراء الجارية[2]، ووقع هذا الإطلاق في صحيحة عمر بن يزيد في باب الشهادة[3].

وصرَّح شيخ الطائفة في كتاب الفهرست بأن كثيرًا من أصحاب الأصول كانوا ينتحلون المذاهب الفاسدة، أو فاسقًا بجوارحه[4].

---

(١) مبادئ الوصول: ص٣٠٢ وص٣٠٤.

(٢) مسالك الأفهام: ج٣ ص٣٨٦ وص٣٨٧.

(٣) الكافي: ج٧ ص٣٨٢، ونص الرواية: (محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن الحسن بن علي بن النعمان، عن حماد بن عثمان، عن عمر بن يزيد، قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): الرجل يشهدني على الشهادة فأعرف خطي وخاتمي، ولا أذكر شيئا من الباقي قليلا ولا كثيرًا، قال: فقال لي: (إذا كان صاحبك ثقة ومعك رجل ثقة فاشهد له)).

(٤) الفهرست: ص٣٢.

قال الأمين الإسترابادي (رضي الله عنه): ما أفاده الشيخ في غاية الجودة؛ لأن خبر الثقة في الرواية فرد من أفراد الخبر المحفوف بالقرائن الموجبة للعلم والقطع، وكأن هذه الدقيقة كانت منظورة لقدمائنا في العمل بخبر الواحد الثقة، وغفل عنها المتأخرون؛ فتحيَّروا في تحقيق طريقة قدمائنا (رحمهم الله)[1].

قال الشيخ في العدة - بعد ما نقل إجماع الطائفة على العمل بالأخبار المنقولة في الأصول والكتب المعتمدة في زمان الأئمة (عليهم السلام) وبعده -: وقد عملت الطائفة بما رواه [حفص بن غياث، وغياث بن كلوب][2]، ونوح بن دَرّاج[3]،

(١) الفوائد المدنية: ص١٠٧، وفيه اختلاف يسير، ونصه: (ما أفاده الشيخ (قدس سره) في غاية الجودة، لأن خبر الثقة في الرواية فرد من أفراد الخبر المحفوف بالقرينة الموجبة للعلم والقطع، وكأن هذه الدقيقة كانت منظورة لقدمائنا في العمل بخبر الواحد الثقة، وغفل عنها العلامة الحلي فتحيَّر في تحقيق طريقة قدمائنا، ووقع في حيص وبيص، حتى نسب إليهم أنهم كانوا يعتمدون في عقائدهم أيضًا على مجرد خبر الواحد الظني العدالة)، وفي هامش نسخة من نسخ الفوائد المدنية: (وغفل عنها المتأخرون فتحيروا في تحقيق طريقة قدمائنا ووقعوا في حيص وبيص حتى نسب العلامة الحلي إليهم ..).

(٢) ما بين المعقوفتين في المخطوط: (حفص بن غياث بن كلوب)، وصححناه على ما في المصدر.

(٣) أخو جميل بن دراج، كان من أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام)، ومن رواة أحاديثه ولم يثبت عاميته، بل صرح الجميع - إلا الطوسي في كتابه العدة - بتشيعه. بل قال عنه النجاشي في رجاله: ص١٢٦ رقم ٣٢٨ في ترجمة أخوه: (وأخوه نوح بن دراج القاضي كان أيضًا من أصحابنا).

[والسكوني][1]، وغيرهم من العامة، عن أئمتنا (عليهم السلام) فيما لم ينكروه ولم يكن عندهم خلافه[2].

ثم قال: وعملت الطائفة بأخبار الفطحية، مثل: عبدالله بن بكير، وغيره، وأخبار الواقفية، مثل: سَمَاعة بن مِهْران[3]، وعلي ابن أبي حمزة، وعثمان بن عيسى، ومن بعد هؤلاء بما رواه بنو فضال، وبنو

(١) في المخطوط: (والكوفي)، وصححناه على ما في المصدر. أقول: المشهور أنه عامي، لكن وجد بعضهم قرائن تدل على تشيعه.

(٢) عدة الأصول: ج١ ص١٤٩.

(٣) لم أجد من ذكره وقفه إلا الصدوق في الفقيه: ج٢ ص١٢١ ذيل ح١٩٠٢، وص١٣٨ صدر ح١٩٦٧، وتبعه الشيخ في رجاله: ص٣٣٧ رقم ٥٠٢١، وظاهر كلام النجاشي في رجاله: ص١٩٣ رقم ٥١٧، حيث قال: (ثقة ثقة)، وعدم التعرض لوقفه عدم وقفه، وهذا هو الظاهر، فإن سَمَاعة من أجلة الرواة ومعاريفهم، فلو كان واقفيًا لشاع وذاع، كيف ولم يتعرض لوقفه البرقي والكشي وابن الغضائري، ولم ينسب القول به إلى غير الصدوق وتبعه الشيخ كما عرفت، ويؤيد عدم وقفه ما رواه أبو عمرو الكشي كما في اختيار معرفة الرجال: ج٢ ص٤٤٧ رقم ٩٠٤، ونصه: (أبو عمرو قال: سمعت حمدويه، قال: زرعة بن محمد الحضرمي، واقفي. حدثني علي بن محمد بن قتيبة، قال: حدثني الفضل، قال: حدثنا محمد بن الحسن الواسطي، ومحمد بن يونس، قالا: حدثنا الحسن بن قياما الصيرفي، قال: سألت أبا الحسن الرضا (عليه السلام) فقلت: جُعلت فداك ما فعل أبوك؟ قال: (مضى كما مضى آباؤه (عليهم السلام)). قلت: فكيف أصنع بحديث حدثني به زرعة بن محمد الحضرمي، عن سَمَاعة بن مِهْران، أن أبا عبد الله (عليه السلام) قال: (إن ابني هذا فيه شبه من خمسة أنبياء، يُحسد كما حُسد يوسف (عليه السلام)، ويَغيب كما غاب يونس، وذكر ثلاثة أخر). قال: (كذب زرعة، ليس هكذا حديث سماعة، إنما قال: صاحب هذا الأمر يعني القائم (عليه السلام) فيه شبه من خمسة أنبياء، ولم يقل ابني))، فتأمل!

سماعة، والطاطري[1]، وغيرهم، فيما لم يكن عندهم خلافه[2].

ثم قال: وعملت بما رواه أبو الخطاب محمد بن أبي زينب في حال استقامته، وتركوا ما رواه في حال تخليطه[3].

ثم قال: وعملت الطائفة بما رواه زرارة، ومحمد بن مسلم، و[بريد][4]، وأبو بصير، والفضيل بن يسار، ونظراؤهم من الحفَّاظ الضابطين، وقدموها على رواية من ليس له تلك الحال[5].

وإذا كان أحد الراويين مُسْنِدًا والآخر مُرْسِلاً نُظِرَ في حال المُرسِل، فإن كان ممن يُعْلَم أنه ممن لا يُرْسِل إلا عن ثقة موثوق به، فلا ترجيح لخبر غيره على خبره، ولأجل ذلك ميزت الطائفة بين ما يرويه محمد بن أبي عمير، وصفوان بن يحيى، وأحمد بن محمد بن أبي نصر،

(١) في المصدر: (الطاطريون)، وهم من البيوتات الشيعية المعروفة في القرن الثاني، إذ برزت منهم شخصيات معروفة في الفقه والحديث وأشهرهم أبو الحسن علي بن الحسن بن محمد الطائي المعروف بالطاطري، كان واقفيًا شديد العناد في مذهبه، وبرغم ذلك وصف بالصدق والوثاقة وعملت الإمامية برواياته.

(٢) عدة الأصول: ج١ ص١٥٠.

(٣) عدة الأصول: ج١ ص١٥١.

(٤) في المخطوط: (يزيد). وصححناه على ما في المصدر وغيره.

(٥) عدة الأصول: ج١ ص١٥٢.

وغيرهم من الثقات - الذين عُرفوا بأنهم لا يروون ولا يُرسِلون إلا عمن يوثق به - وبين ما أسند غيرهم، ولذلك عملوا بمُرسَلِهم إذا انفرد عن رواية غيرهم[1].

وقال (قدس سره): أجمعت العصابة على العمل بروايات [السكوني][2] وعمار ومن ماثلهما من الثقات[3]. انتهى.

[فيمن وثقهم الأئمة (عليهم السلام) أو مدحوهم]

وأما الجماعة الذين وثقهم الأئمة (عليهم السلام)، وأثنوا عليهم، وأمروا بالرجوع إليهم، والعمل برواياتهم، ونصبوهم وكلاء، وجعلوهم مرجعًا للشيعة، فهم كثيرون، فمن أجلائهم وعظمائهم: محمد بن عثمان العمري[4]، وعثمان بن سعيد العمري[5]، والحسين بن

(١) عدة الأصول: ج١ ص١٥٤.

(٢) سقط من قلم الناسخ، وأثبتناه من المصدر.

(٣) لم أجد نص هذه العبارة في عدة الأصول، لكن نقلها الحر العاملي في الوسائل: ج٣٠ ص٢٣٢، عن كتاب العدة.

(٤) الغيبة للطوسي: ص٣٦٢ رقم ٣٢٥ ورقم ٣٢٦.

(٥) الغيبة للطوسي: ص٣٥٤ رقم ٣١٥.

روح النوبختي[1]، وعلي بن محمد السَّمَري[2]، وحمران بن أعْيَن[3]، والمفضل بن عمر[4]، والمعلى بن خنيس[5]، ونصر بن قابوس[6]، وعبد الرحمن بن حجاج[7]، وعبد الله بن جندب[8]، وصفوان بن يحيى، ومحمد بن سنان، وزكرياء بن آدم، وسعد بن سعد[9]، وعبد العزيز النهدي[10]، وعلي بن مهزيار[11]، وأيوب بن نوح[12]، وعلي بن جعفر [الهُمَانِي][13]،

(١) الغيبة للطوسي: ص٣٧١ رقم ٣٤٢.

(٢) الغيبة للطوسي: ص٣٩٤ رقم ٣٦٣. وفيه وصية النوبختي له، وهذا لا يكون إلا بأمر الإمام (عليه السلام).

(٣) اختيار معرفة الرجال: ج١ ص٤١٢ ما روي في حمران بن أعين.

(٤) اختيار معرفة الرجال: ج٢ ص٦١٢ رقم ٥٨٢ ورقم ٥٨٣، وص٦١٩ رقم ٥٩٢.

(٥) اختيار معرفة الرجال: ج٢ ص٦٧٤ رقم ٧٠٧، وص٦٧٩ رقم ٧١٤.

(٦) اختيار معرفة الرجال: ج٢ ص٧٤٧ في نصر بن قابوس.

(٧) اختيار معرفة الرجال: ج٢ ص٧٤١ رقم ٨٣٠.

(٨) اختيار معرفة الرجال: ج٢ ص٨٥١ رقم ١٠٩٦، وص٨٥٢ رقم ١٠٩٨.

(٩) اختيار معرفة الرجال: ج٢ ص٧٩٢ ما روي في صفوان بن يحيى وإسماعيل بن الخطاب، وما روي في صفوان بن يحيى بياع السابري ومحمد بن سنان وزكريا بن آدم وسعد بن سعد القمي.

(١٠) لم أجد أحدًا بهذا الاسم، ولعله يقصد: (عبد العزيز بن المهتدي القمي)، راجع اختيار معرفة الرجال: ج٢ ص٧٩٥ رقم ٩٧٥.

(١١) اختيار معرفة الرجال: ج٢ ص٨٢٥ ما روي في علي بن مهزيار.

(١٢) الغيبة للطوسي: ص٣٤٩ رقم ٣٠٧.

(١٣) في المخطوط: (الهمداني)، والتصحيح منا على ما في رجال النجاشي: ص٢٨٠ رقم ٧٤٠. راجع الغيبة للطوسي: ص٣٥٠.

وأبو علي بن راشد[١]، وبنو فضّال[٢]، وزارة[٣]، وبريد العجلي وأبو بصير ليث البختري ومحمد بن مسلم[٤]، وأبو بصير الأسدي[٥]، وأحمد بن إسحاق الأشعري[٦]، والحارث بن المغيرة[٧]، وأبان بن تغلب[٨]، وأبان بن عثمان[٩]، ويونس بن عبد الرحمن[١٠]، وعلي بن حديد[١١]، وأبو الحسين محمد بن جعفر الأسدي[١٢]، وإبراهيم بن محمد الهمداني وأحمد بن حمزة بن اليسع[١٣]، وحاجز بن يزيد[١٤]، ومحمد بن علي بن

(١) الغيبة للطوسي: ص٣٥٠ رقم ٣٠٩.

(٢) الغيبة للطوسي: ص٣٨٩ رقم ٣٥٥.

(٣) اختيار معرفة الرجال: ج١ ص٣٤٥ رقم ٢٠٨ ورقم ٢١٠، وص٣٤٦ رقم ٢١١، وص٣٤٧ رقم ٢١٦، وغيرها.

(٤) اختيار معرفة الرجال: ج٢ ص٥٠٧ رقم ٤٣٢.

(٥) اختيار معرفة الرجال: ج١ ص٤٠٠ رقم ٢٩١.

(٦) اختيار معرفة الرجال: ج٢ ص٨٣١ رقم ١٠٥٣.

(٧) اختيار معرفة الرجال: ج٢ ص٦٢٨ رقم ٦١٩.

(٨) اختيار معرفة الرجال: ج٢ ص٦٢٢ ما روي في أبان بن تغلب.

(٩) الفقيه: ج٤ ص٤٣٥، في المشيخة، وفيه إجازة الصادق (ع) لأبان بن عثمان بالرواية.

(١٠) اختيار معرفة الرجال: ج٢ ص٧٧٩ ما روي في يونس بن عبد الرحمن أبي محمد صاحب آل يقطين.

(١١) اختيار معرفة الرجال: ج٢ ص٧٨٧ رقم ٩٥٠.

(١٢) الغيبة للطوسي: ص٤١٥ رقم ٣٩١.

(١٣) اختيار معرفة الرجال: ج٢ ص٨٣١ رقم ١٠٥٣.

(١٤) الكافي: ج١ ص٥٢١ ح١٤.

[بلال][1]، والعاصمي[2]، ومحمد بن إبراهيم بن مهزيار وأبو[ه] [3]، [و]محمد بن صالح الهمداني وأبوه[4]، والقاسم بن العلا[5]، ومحمد بن شاذان النيشابوري[6]، والحارث المرزباني[7]، وغيرهم.

(١) في المخطوط: (بلاد). وصححناه على ما في الوسائل: ج٣٠ ص٢٣٤. وهذا الرجل ممن ادعى الوكالة كذبًا في الغيبة الصغرى، حتى تبرأت الجماعة منه ولعنوه. راجع الغيبة للطوسي: ص٤٠٠.

(٢) وهو عيسى بن جعفر بن عاصم. راجع اختيار معرفة الرجال: ج٢ ص٨٦٣ رقم ١١٢٢.

(٣) الغيبة للطوسي: ص٢٨١ رقم ٢٣٩.

(٤) الغيبة للطوسي: ص٣٤٥ رقم ٢٩٥.

(٥) منتخب الأنوار المضيئة: ص٢٣٩.

(٦) أو النيسابوري، من وكلاء الناحية. راجع: الثاقب في المناقب: ص٦٠٤ رقم ٥٥٢.

(٧) ذكره الحر العاملي في الوسائل: ج٣٠ ص٢٣٤.

درة فاخرة

درة فاخرة: [في علي بن الحكم][1]

اعلم أن الشهيد الثاني ذكر في شرح الشرائع وغيره أن علي بن الحكم مشترك بين ثقة وغيره[2]، وكثيرًا ما يُضعف الأحاديث بذلك، والذي حققه ولده الشيخ حسن في المنتقى[3]، وجماعة من المتأخرين[4]، أنه واحد ثقة، وإن سبب توهم الاشتراك: ذِكرُه في عدة مواضع وكتب الرجال موصوفًا بأوصافٍ متعددة مختلفة، لا يمتنع اجتماعها، وقد وثقوه في بعض تلك المواضع دون بعض.

ففي باب رجال الجواد (عليه السلام) مـــن كتاب الشيخ: علي

(١) تجد نص هذه الدرة بتمامها في الفوائد الطوسية: ص ٣١١، ويبدو أن المصنف نقلها دون إشارة.

(٢) مسالك الأفهام: ج٧ ص١٣٤، وفي هامش مسالك الأفهام المخطوط، راجع المطبوع: ج١٤ ص٤١٣ في الحاشية: (في طريقها أبان بن عثمان، وهو فاسد المذهب، لكن قال الكشي: إن العصابة أجمعت على تصحيح ما يصح عنه. وفي هذا القول نظر. والمصنف - رحمه الله - حكم بضعفه في بعض المواضع. وفيه أيضا: علي بن الحكم، وهو مشترك بين الثقة وغيره. منه قدس سره).

(٣) منتقى الجمان: ج١ ص٣٨.

(٤) منهم: المجلسي في الوجيزة: ص٢٦٠، وحفيد الشهيد الثاني في استقصاء الاعتبار: ج١ ص١٦٨، والمحقق البحراني الماحوزي في بلغة المحدثين: ص٣٨٣، والشيخ عبد النبي الجزائري في حاوي الأقوال: ج٢ ص٢٩ رقم ٣٦١، وج٤ ص٣٩ رقم ١٦٩٠، وغيرهم.

بن الحكم، ولم يزد[1] على ذلك شيئًا[2].

وفي باب أصحاب الرضا (عليه السلام): علي بن الحكم بن زهرة النخعي، مولى النخع، كوفي[3].

وفي الخلاصة ذكرها مرتين فقال: علي بن الحكم، من أهل الأنبار. ثم ذكر رواية عن الكشي تتضمن مدحًا[4].

ثم قال: علي بن الحكم، أبو الحسن، كوفي، ثقة، جليل القدر[5].

وكذا قال الشيخ في الفهرست، وزاد له كتاب يرويه محمد بن السندي وأحمد بن محمد عنه[6].

وقال النجاشي: علي بن الحكم بن الزبير النخعي، أبو الحسن

(١) في المخطوط: (نرد)، وأثبتنا الصحيح المناسب.

(٢) رجال الطوسي: ص٣٧٦ رقم ٥٥٧٢.

(٣) رجال الطوسي: ص٣٦١ رقم ٥٣٤٤، ونصه: (علي بن الحكم بن الزبير، مولي النخعي، كوفي).

(٤) خلاصة الأقوال: ص١٨٤.

(٥) خلاصة الأقوال: ص١٧٧.

(٦) الفهرست: ص١٥١ رقم ٣٧٦.

الضرير، له كتاب يرويه محمد بن إسماعيل وأحمد بن أبي عبد الله[1]. انتهى.

ولا يخفى أن الرتبة واحدة، ورواة الكتاب في طبقة واحدة، بل يحتمل الاتحاد لأن السندي لقب إسماعيل، وأحمد بن محمد يحتمل كونه ابن[2] أبي عبد الله، والأوصاف يمكن اجتماعها، والنجاشي لم يوثقه، ولم يذكر إلا واحدًا[3]، وكذا الشيخ في الفهرست، إلا أنه وثقه، وذكر أن له كتابًا، فظهر أنه الذي ذكره النجاشي، والشيخ ذكره في كتاب الرجال مرتين من غير توثيق كما هي عادته، وذِكْرُهُ في الأسانيد كثيرًا بغير قيد أصلاً مع كثرة رواياته يدل على اتحاده.

إن مثل أحمد بن محمد ومحمد بن إسماعيل وغيرهما من الأسماء المشتركة يَرِد له في الأسانيد قيود توضيحية[4]، بخلاف علي بن الحكم، وهذا ظاهر بالتتبع.

---

(١) رجال النجاشي: ص٢٧٤ رقم ٧١٨.

(٢) في المخطوط: (من). والصحيح المثبت.

(٣) في المخطوط: (واحد). والتصحيح منا.

(٤) في المخطوط: (توضيحه).

ومما يؤيد ما قلناه – بل هو نص فيه – إن النجاشي ذكر في ترجمة أبي شعيب المَحَامِلِي أنه مولى[1] علي بن الحكم بن الزبير الأنباري[2]، وقريب منه تصريح الكشي في علي بن الحكم الأنباري[3]، وغير ذلك، وما يؤيد ذلك أن الشيخ في الفهرست لم يذكر إلا واحدًا، وكذا النجاشي، وكذا الكشي، وإنما ذكره الشيخ في كتاب الرجال مرتين لروايته عن إمامين، وذكره العلامة (رضي الله عنه) مرتين لظن التعدد، ومن ثَمَّ حكم به الشهيد الثاني وزاد عليه، ولكن مثل هذا اتفق في كثير من الرواة الذين لا يمكن الحكم فيهم بالتعدد[4].

(١) في المخطوط: (موالي)، وصححناه على ما في المصدر.

(٢) رجال النجاشي: ص٤٥٦ رقم ١٢٤٠.

(٣) اختيار معرفة الرجال: ج٢ ص٨٤٠.

(٤) مثل: إسماعيل الأشعري، وبكر بن محمد الأزدي، وحماد بن عثمان.

خاتمة المؤلف

خاتمة

وفيها فوائد،

فائدة: [في الفرق بين صحيح الحديث والمجمع على التصحيح عنه]

فإن قلت: [ما][1] الفرق بين صحيح الحديث وبين من أُجْمِع على تصحيحِ [ما يصح][2] عنه؟ [قلنا:][3] واضح أن صحيح الحديث لا يزيد على التوثيق بالواحد، بخلاف الإجماع على التصحيح ما يصح عن الرجل.

(١) ما بين المعقوفتين منا.

(٢) ما بين المعقوفتين منا.

(٣) ما بين المعقوفتين منا.

فائدة: [في ألفاظ التعديل والمدح]

اعلم أن شيخنا البهائي (رحمه الله) ذكر أن ألفاظ التعديل: ثِقَةٌ، حُجَّةٌ، عَيْنٌ، وما أدّى مؤدّاها. قال: أما مُتْقِنٌ، حَافِظٌ، ضَابِطٌ، صَدُوقٌ، مَشْكُورٌ، مُسْتَقيمٌ، زَاهِدٌ، قَريبُ الأَمْرِ، ونحو ذلك، فيفيد المدحَ المطلق[1]. انتهى.

قال المحدث البارع الحر العاملي (قدس سره): وفي إفادة هذه الألفاظ سوى لفظ (عدل) التعديل نظر لا يخفى على المتأمل، نعم، يفيد المعنى المعتبر في ثبوت النقل، وذكر بعض المحققين أن قولهم: (وكيل)، يقتضي الثقة، بل ما فوقها، وقولهم: (كثير الحديث)، يدل على المدح[2]. انتهى.

(١) وجيزة البهائي: ص٤٧.

(٢) وسائل الشيعة: ج٣٠ ص٢٨٨ وص٢٨٩.

فائدة: [إيراد على الشهيد الثاني في شأن عيسى بن عبد الله الأشعري القمي]

قال جدي العلامة الشيخ عبد علي صاحب الأزهار[1] في كتاب قول السديد في رد اصطلاح الجديد[2]: ومن الأمور التي تُضحك الثكلى أنّ أبا عمرو الكشي أورد أخبارًا معتبرة تتضمن مدح عيسى بن عبد الله الأشعري القمي، منها: ما رواه بسند صحيح عن يونس بن يعقوب أن الصادق (عليه السلام) قَبَّل ما بين عينيه، وقال له: (أنت من أهل البيت)[3].

(١) يعني الشيخ عبد علي بن الشيخ خلف بن الشيخ عبد علي ابن علامة البحرين الشيخ حسين آل عصفور، صاحب أزهار الأنظار وثمار الأفكار المقتطفة حدائق الأخبار الواردة عن الصادقين الأبرار، وهو جد المصنف لأمه.

(٢) الكتاب لا زال مخطوطًا، ولم نعثر على نسخة خطية منه، والتحقيق: أن الكلام المنقول هو في الحقيقة ليس للشيخ عبد علي صاحب الأزهار، وإن قاله في كتابه قول السديد، بل هو للشيخ عبد علي صاحب الإحياء المتقدم عليه، ذكره في الإحياء، وعلى ما يبدو أن صاحب الأزهار نقله من الإحياء دون الإشارة له، فظنَّ المصنف أن الكلام لصاحب الأزهار. راجع الإحياء: ج١ ص١٠١.

(٣) اختيار معرفة الرجال: ج٢ ص٦٢٥ رقم ٦١٠، وفيه أنه منهم أهل البيت وقبله بين عينيه، وج٢ ص٦٢٤ رقم ٦٠٧، وفيه أنه منهم أهل البيت.

فنقل ابن داوود في خلاصته عن الكشي توثيقه[1]، فاعترضه الشهيد الثاني (قدس سره) بأن الكشي لم يوثقه بل اقتصر على نقل حديث التقبيل، وهو بمعزل عن الدلالة على التوثيق كما لا يخفى[2].

انتهى كلام الشهيد (رضي الله عنه).

أقول[3]: ليت شعري، كيف يقصر قول الإمام الذي هو حجة الله على الأنام لرجل: (أنت من أهل بيت النبوة)، وتقبيله ما بين عينيه، عن قول الكشي أنه ثقة نقلاً له عن بعض مشائخه؟!

بل الحق أن فعل الإمام (عليه السلام) به من التقبيل، ونسبته له إلى أهل بيت التعظيم والتبجيل أعلى رتبة من قول الكشي.

إنه ثقة لدلالة فعل الإمام (عليه السلام) به التقبيل على عظم جلالته في الأنام، كما لا يخفى على أرباب الأفهام.

(١) رجال ابن داود، ص١٤٩ رقم ١١٧٤.

(٢) رسائل الشهيد الثاني (حاشية خلاصة الأقوال): ج٢ ص١١٠٢.

(٣) القول للشيخ عبد علي صاحب الإحياء كما عرفت. لكن بتفاوت يسير.

إلى أن قال: بل المفهوم من كلام القدماء أن مرادهم بالثقة هو المتصف بالعدالة، الخلي عن الطعن والجهالة، وهذا آخر ما أردنا جمعه في هذه الرسالة.

[خاتمة]

والصلاة والسلام على محمد وآله الذين أوتوا الحكمة والسلطنة والإيالة[1]، وكان الفراغ من تأليفه صبح يوم الخامس عشر من شهر ربيع الأول سنة الحادي والعشرين والثلاثمائة وألف [١٣٢١هـ] من الهجرة النبوية على مهاجرها ألف سلام وتحية.

(١) الإيالة مصدر آلَ، والإيالة قطعة من أرض الدولة يحكمها والٍ من قبل السلطان، وأراد المصنف بها هنا: الولاية.

خاتمة التحقيق

خاتمة التحقيق

والحمد لله الذي أعاننا على تحقيق هذه الدرر، وهدانا لاتباع آثار سادة البشر، ونسأله أن يجعلنا والمؤمنين من أنصار المهدي المنتظر، وأن يحشرنا في زمرة محمد وآله الطيب الغرر، وقد تم صف كلمات هذه الرسالة بيد الفقير الراجي عفو ربه الكريم حسين بن إبراهيم بن علي الحسن كحليني القطيفي، أفاض الله تعالى عليه بمزيد التوفيق للعلم والعمل الصالح في ليلة الأحد الرابع عشر من شوال سنة ١٤٣٤هـ، بجوار أمير المؤمنين وسيد الوصيين علي بن أبي طالب (عليهما السلام)، وتم إعادة صف حروفها وتصحيحها وتنميقها وتدقيقها وتحقيقها بيد قليل العمل وكثير الزلل، الفقير إلى الله الحميد: حسن بن علي بن محمد آل سعيد المعاميري العسكري الأوالي، من عبيد آل محمد (ص) والموالي، في اليوم المبارك الجمعة، الثالث عشر من شهر محرم الحرام من العام السابع من العشر الرابع من المائة الخامس من الألف الثاني (١٤٣٦هـ) من الهجرة النبوية على مهاجرها آلاف التحية، بالبلدة المعمورة المعامير، عمّرها الله بالعلم والإيمان، وأبعد

عنها الفتن والأحزان، راجيًا من الله القبول، حامدًا مستغفرًا مصليًّا على محمد الأمين وآله الطاهرين أجمعين.

مصادر ومراجع التحقيق

مصادر ومراجع التحقيق

- القرآن الكريم.
- إحياء معالم الشيعة بأخبار الشريعة، الشيخ عبد علي بن أحمد آل عصفور، منشورات دار التفسير، ط١، ١٤٢٧هـ، قم.
- اختيار معرفة الرجال (رجال الكشي)، الشيخ الطوسي، مؤسسة آل البيت (عليهم السلام)، ١٤٠٤هـ، قم.
- الاستبصار فيما اختلف من الأخبار، الشيخ الطوسي، دار الكتب الإسلامية، ط٤، ١٣٦٣هـ.ش، طهران.
- استقصاء الاعتبار في شرح الاستبصار، الشيخ محمد بن الحسن بن الشهيد الثاني، مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث.

- بحار الأنوار، المجلسي الثاني، مؤسسة الوفاء، ط٢، ١٤٠٣هـ، بيروت.
- بعض فقهاء البحرين، الدكتور الشيخ علي آل عصفور، المطبعة الشرقية، ط١، ١٤٠٩هـ، البحرين.
- بلغة المحدثين، الشيخ سليمان الماحوزي، مطبعة سيد الشهداء (ع)، ط١، ١٤١٢هـ، إيران.
- تهذيب الأحكام، الشيخ الطوسي، ط٣، ١٣٦٣هـ، قم.
- توضيح المقال في علم الرجال، الملا علي الكني، دار الحديث، ط١، ١٤٢١هـ، قم.
- الثاقب في المناقب، ابن حمزة الطوسي، مؤسسة أنصاريان، ط٢، ١٤١٢هـ، قم.
- حاوي الأقوال في معرفة الرجال، الشيخ عبد النبي الجزائري، مؤسسة الهداية لإحياء التراث، ط١، ١٣١٨هـ، قم.

- الحدائق الناضرة في أحكام العترة الطاهرة، الشيخ يوسف البحراني، مؤسسة النشر الإسلامي، قم.
- خلاصة الأقوال، العلامة الحلي، نشر الفقاهة، ط٤، ١٤٣١هـ، قم.
- رجال ابن داود، ابن داود الحلي، المطبعة الحيدرية، ١٣٩٢هـ، النجف.
- رجال النجاشي، الشيخ أبو العباس النجاشي، مؤسسة النشر الإسلامي، ط٩، ١٤٢٩هـ، قم.
- رجال الطوسي، الشيخ الطوسي، مؤسسة النشر الإسلامي، ط١، ١٤١٥هـ، قم.
- رسائل الشهيد الثاني، مكتب الإعلام الإسلامي، ط١، ١٤٢١هـ، قم.
- رسالة في آل أعين، أبي غالب الزراري، ١٣٩٩هـ.
- الرعاية (البداية) في علم الدراية، الشهيد الثاني، مكتبة المرعشي النجفي، ط٢، ١٤٠٨هـ، قم.

- روضة المتقين في شرح من لا يحضره الفقيه، المجلسي الأول، بنياد فرهنك إسلامي، ١٣٩٩هـ، قم.
- سماء المقال في علم الرجال، أبو الهدى الكلباسي، مؤسسة ولي العصر (ع) للدراسات الإسلامية، ط١، ١٤١٩هـ، قم.
- عدة الأصول، الشيخ الطوسي، ستاره، ط١، ١٤١٧هـ، قم.
- العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، مؤسسة دار الهجرة، ط٢، ١٤٠٩هـ، إيران.
- غاية المراد في شرح نكت الاعتقاد، الشهيد الثاني، مركز الأبحاث والدراسات الإسلامية، قم.
- غاية المرام في شرح شرائع الإسلام، الشيخ مفلح بن حسن الصيمري، دار الهادي، ط١، ١٩٩٩م، لبنان.
- الغيبة، الشيخ الطوسي، مؤسسة المعارف الإسلامية، ط١، ١٤١١هـ، قم.

- الفصول الغروية في الأصول الفقهية، الشيخ محمد حسين الغروي الأصفهاني، دار إحياء العلوم الإسلامية، ١٤٠٤هـ، قم.
- الفهرست، الشيخ الطوسي، مؤسسة نشر الفقاهة، ط١، ١٤١٧هـ، قم.
- الفوائد الطوسية، الحر العاملي، مكتبة المحلاتي، ط٣، ١٤٣٢هـ، قم.
- الفوائد المدنية، الأمين الاسترابادي، مؤسسة النشر الإسلامي، ط٣، ١٤٢٩هـ، قم.
- قاموس الرجال، الشيخ محمد تقي التستري، مؤسسة النشر الإسلامي، ط١، ١٤١٩هـ، قم.
- القاموس المحيط، الفيروزآبادي.
- الكافي، ثقة الإسلام الكليني، دار الكتب الإسلامية، ط٣، ١٣٦٣هـ.ش، طهران.

- لسان العرب، ابن منظور، نشر أدب الحوزة، ١٤٠٥هـ، قم.
- مبادئ الوصول، العلامة الحلي، مركز النشر بمكتب الإعلام الإسلامي، ط٣، ١٤٠٤هـ، إيران.
- مختلف الشيعة في أحكام الشريعة، العلامة الحلي، مؤسسة النشر الإسلامي، ط١، ١٤١٢هـ، قم.
- مدارك الأحكام، السيد محمد بن علي العاملي، مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث، ط٢، ١٤٢٩هـ، بيروت.
- مسالك الأفهام، الشهيد الثاني، مؤسسة المعارف الإسلامية، ط١، ١٤١٣هـ، قم.
- مشرق الشمسين، الشيخ البهائي، طبعة حجرية.
- المعتبر في شرح المختصر، المحقق الحلي، مؤسسة سيد الشهداء (ع)، ١٣٦٤هـ.ش، قم.

- معراج أهل الكمال إلى معرفة الرجال، الشيخ سليمان الماحوزي، مطبعة سيد الشهداء (ع)، ط١، ١٤١٢هـ، إيران.
- مناقب آل أبي طالب، ابن شهرآشوب، المطبعة الحيدرية، ١٣٧٦هـ، النجف.
- منتخب الأنوار المضيئة، السيد بهاء الدين النجفي، مؤسسة الإمام الهادي (ع)، ط١، ١٤٢٩هـ، قم.
- من لا يحضره الفقيه، الشيخ الصدوق، منشورات جماعة المدرسين بقم، ط٢، قم.
- نهاية الدراية، السيد حسن الصدر، نشر المشعر.
- الوافي، الفيض الكاشاني، مكتبة الإمام أمير المؤمنين علي (ع)، ط١، ١٣١٢هـ، أصفهان.
- الوجيزة، العلامة المجلسي، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، ط١، ١٤١٥هـ، لبنان.

- الوجيزة في الدراية، الشيخ البهائي، مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث، ط١، ١٤٣٢هـ، بيروت.
- وسائل الشيعة، الحر العاملي، مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث، ط٢، ١٤١٤هـ، قم.

الفهرس

الفهرس

مقدمة التحقيق ٥

موضوع الرسالة ٩

ترجمة المصنف ١٣

اسمه ونسبه ١٥

مولده ١٦

نشأته ١٧

أساتذته وتلامذته ١٨

مؤلفاته ١٩

وفاته ٢٤

النسخة المعتمدة ٢٧

منهجية التحقيق ٣١

مقدمة المصنف ٣٧

معنى: أجمعت العصابة على تصحيح ما يصح عنه ٤٣

فائدة: في القول الثاني ٤٩

مذهب المصنف في تفسير العبارة ٥١

درة فاخرة: في معرفة من أجمعت العصابة على تصديقهم ٥٥

فصل: في تعريفهم إجمالاً ٥٩

زرارة بن أعيَن ٦١

معروف بن خَرَّبُوذ ٦٣

بُرَيد بن معاوية العجلي ٦٥

أبو بصير الأسدي ٦٦

الفُضَيل بن يَسار ٦٨

محمد بن مسلم ٦٩

جميل بن دَرّاج ٧١

عبد الله بن مُسْكان ٧٢
عبد الله بن بكير ٧٤
حماد بن عيسى ٧٦
حماد بن عثمان ٧٧
أبان بن عثمان ٧٨
يونس بن عبد الرحمن ٨٠
صفوان بن يحيى ٨١
محمد بن أبي عُمَير ٨٢
عبد الله بن المغيرة ٨٤
الحسن بن محبوب ٨٥
أحمد بن محمد بن أبي نصر ٨٦
درة: في خلاصة ما قاله الكشي عن أصحاب الإجماع ٨٨
درة فاخرة: في اشتراك كنية أبي بصير ٩٢

أبو بصير ليث بن البَخْتَرِي المرادي ٩٥
عبد الله بن محمد الأسدي ٩٤
أبو بصير يحيى بن أبي القاسم ٩٦
يوسف بن الحارث ٩٨
الخلاصة ٩٩
درة فاخرة: في خبر الثقة ١٠٢
درة فاخرة: في علي بن الحكم ١١٢
خاتمة ١١٨
فائدة: في الفرق بين صحيح الحديث والمجمع على
التصحيح عنه ١٢٠
فائدة: في ألفاظ التعديل والمدح ١٢١
فائدة: إيراد على الشهيد الثاني في شأن عيسى
ابن عبد الله الأشعري القمي ١٢٢

خاتمة ١٢٤

خاتمة التحقيق ١٢٦

مصادر ومراجع التحقيق ١٣٠

الفهرس ١٤٠